الباب الأول

التأصيل النظرى لمفهوم المواطنة

ويتكون هذا الباب من الفصلين الآتيين:-

الفصل الأول:

مفهوم المواطنة وأبعاده وتطوره والنظريات التى أصلت له.

الفصل الثانى:

مفهوم المواطنة فى علاقته ببعض المفاهيم السياسية والاجتماعية.

الفصل الأول

التأصيل النظرى لمفهوم المواطنة

مفهوم المواطنة

أبعاد المواطنة

تطور المواطنة

النظريات التى أصلت للمواطنة

الفصل الأول

التأصيل النظرى لمفهوم المواطنة

يستعرض هذا الفصل تعريفات المواطنة بأبعادها المختلفة، ومن ثم تطور هذا المفهوم عبر الأزمنة المختلفة بفلسفات ونظريات متعددة أصلت له على مدى تطوره؛ لمحاولة التحليل العلمى الدقيق لهذا المفهوم.

أولا: مفهوم المواطنة

يشتق مصطلح المواطنة لغوياً من الموطن، والموطن فى علم البيئة هو الوسط الذى تحتله الجماعة الإنسانية والذى يناسب نمط حياتهم، والموطن يعنى المساحة المسكونة، وهو أمر لا يعنيه طبيعة الوسط، ولذلك يمكن لكلمة الموطن أن تعنى طريقة السكن أو طريقة احتلال الموقع إلخاص، وأنماط النشاط التى تعود إليه[١]. وبذلك فالمواطن هو الذى ينشأ مع أعضاء الجماعة الإنسانية فى وطن واحد ويقيم معهم داخل حدود معينة، والوطن هو المنزل الذى يقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله[٢].

وعلى ذلك فالمواطن عضو فى دولة، فيها حقوق وامتيازات متساوية ومتكافئة للأفراد يكفلها الدستور، وعليه واجبات يفرضها الدستور، ولذلك ينبغي التفرقة بين **المواطن** (Citizen) **والرعية** (Subject) **والتابع** (Ressortissan)، فالمواطن هو الذى يتمتع بكامل حقوقه السياسية والمدنية فى الدولة التى ينتمى لها، أما الرعية فهو وطنى ناقص الحقوق، والتابع هو الوطنى التابع لدولة تخضع لنظام الحماية أو الوصاية أو الانتداب[٣].

والمواطنة صفة المواطن التى تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وتتميز بولاء خاص للمواطن تجاه بلده وخدمتها فى أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين فى تحقيق الأهداف القومية[٤].

وقد عرفت دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية[٥] المواطنة بأنها حاله تحدد كينونة التعرف على شخص دولياً حيث لا يستطيع المرء أن يكون مواطناً دون التعرف على دولته، وهى حالة شرعية تحدد الحقوق والالتزامات، وتؤدى إلى الوصول لتكافؤ الفرص بين المواطنين، وبذلك يرى رايموند أرون ((Raymond Aron (1979) أن المواطنة تُعرَف من ناحية حقوق الإنسان؛ ليتم إعطاء الضمانات الاجتماعية والمدنية لمن يحصل على لقب مواطن.

كما تُعرف المواطنة بأنها العضوية فى جالية سياسية تحمل معها حقوق المشاركة السياسية[٦]، ويتفق مع هذا تعريف المواطنة بأنها التمكن الفعلى من المشاركة فى صنع القرار على مستويات اتخاذ القرارات المختلفة داخل المجتمع، ويتفق معه كذلك تعريف المواطنة الفعالة كما جاء فى تقرير(CRELL) أو مركز بحوث التعليم مدى الحياة (Center for Research on Life Long Learning) على أنها المشاركة فى المجتمع المدنى والحياة السياسية المتسمة بالاحترام المتبادل وعدم اللجوء للعنف؛ وفقاً للحقوق الديمقراطية الإنسانية[٧].

وعلى ذلك يمكن فهم المواطنة الفعالة (Active Citizenship) على أساس المعنى الواسع لكلمة المشاركة، التى لا تركز على الجانب السياسى فحسب، وإنما تتضمن الجوانب الثقافية والسياسية والأنشطة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، ويشمل أشكالاً جديدة من المواطنة الفعالة مثل المساءلة والمحاسبة للسياسيين والمسئولين. وحدود المواطنة النشطة التى حددها التعريف الأخير حدود أخلاقية تشمل دعم الأفراد للمشاركة الاجتماعية مع عدم التعارض بين مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، وعدم إدراج المشاركة فى الجماعات المتطرفة التى تعزز التعصب والعنف ضمن أشكال المشاركة للمواطنة النشطة.

ويرى سليمان قلادة أن للمواطنة ركنين رئيسيين المشاركة والمساواة، فلكل مواطن نفس الحقوق وعليه الواجبات نفسها، ولكل مواطن الحق فى أن يشارك فى إدارة الوطن بدرجة أو بآخري، وله الحق فى اقتسام الموارد العامة للوطن. والمواطنة ليست وليدة قرار سلطوى/فوقى أو وليدة الصدفة والقدر وإنما هى حصيلة تطور كبير يستغرق مئات السنين، ويكون عادة حافلاً بتطور اقتصادى واجتماعى وسياسى، ونتيجة لكل مرحلة تاريخية نضالية تخطو المواطنة نحو الأمام خطوة، يواكبها عمليات عدة من بزوغ الوطنية، والانتماء الوطنى، والاندماج القوى، وتأسيس البرلمان، وصنع الدستور؛ ليكون ذلك تعبيراً واقعيا وعملياً. إنها ليست تجريداً وإنما هى ممارسة حية يمارسها المواطن داخل الوطن(٨).

ويؤكد عبد السلام نوير على أن المواطنة هى الارتباط القوى بالدولة والنظام السياسى بكل ما يترتب على ذلك من التزامات وحقوق، ويقسمها إلى:-

- **الانتماء القومى**: ويرتبط بجانب الالتزامات للمواطن إزاء وطنه سواء أكان ذلك محلياً أم قوميا.
- **المواطنة الفعالة**: وتمثل الشق الإيجابى من مفهوم المواطنة، وهو ممارسة الحقوق، وتعرف بأنها نسق من الحقوق المضمونة دستورياً لكل أعضاء المجتمع السياسى(٩).

ويلاحظ أن عبد السلام نوير وضع الانتماء القومى باعتباره شقاً وجانباً من جوانب المواطنة ولكنه غير كاف وحده للوصول للمواطنة الفعالة إذ ينبغى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات ليعبر ذلك عن المواطن الفعال.

وهنا ينبغى أن نميز بين **المواطن الصالح غير الفعال** (Good Citizen) **والمواطن الفعال** (Active Citizen)، فالمواطن الصالح غير الفعال يحترم القانون والأوامر الصادرة له من السلطة، ويدفع الضرائب، ويعرف مكانته فى المجتمع. ويُعرفه برادلى (F. H. Bradelly) بأنه من يعرف موقعه وواجباته، ويكون مطيعاً لحكومته وشاكرا لها. وبذلك تتحول فكرة المواطن الصالح (Good Citizen) إلى فكرة الرعية الصالح (Good Subject) التى تتلخص فى المشاركة السياسية فى التصويت فى الانتخابات

العامة دون معارضة أو احتجاج أو مشاركة فعليه فى اتخاذ القرارات، ولذلك عملت تاتشر (Mr.Thatcher) على التكامل بين الحقوق والواجبات؛ ليعبر ذلك عن المواطن الفعال (Active Citizen) مما ينعكس على المواطنة الفعالة فى المجتمع(١٠).

ويتعرض ديمين (Demine) لتحقيق المواطنة من خلال الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية مع تحقيق العدالة الاجتماعية، وفى المشروع الأوربى للمواطنة الديمقراطية تعرف المواطنة بأنها العقد التاريخى (Historitical Contract) بين الأفراد والمنطقة التى يعيشون فيها، أما المعنى الدقيق للمواطنة فيهتم باندماج الأفراد فى المجال السياسى ومشاركتهم فى المؤسسات القانونية، وعلى ذلك يعرف دريك هيتر (Darek Heater) المواطن بأنه الشخص المزود بالمعرفة الخاصة بالشئون العامة، ومطبوع فى أعماقه بالاتجاهات المدنية الحيوية، ومزود بالمهارات الخاصة بالمشاركة فى المجالات السياسية(١١).

ويلاحظ من التعريف السابق للمواطن أنه يحمل فى طياته المعارف والاتجاهات والمهارات والمواقف التى ينبغى أن يتزود بها الفرد؛ ليصبح مواطناً فعالاً، بيد أنه تعريف عام، وعرض مجمل لهذه المعارف والاتجاهات والمهارات، وهو ما ستشير إليه الباحثة بشيئ من التفصيل عند تحليلها لمؤشرات المواطنة والتعليم للمواطنة فى نهاية هذا الفصل.

أما مارشال (T.H.Marshal) فيرى أن المواطنة هى منح منزلة أو مكانة لمجموع أعضاء المجتمع، وكل من لهم هذه المكانة متساوون فى حقوقهم وواجباتهم، ولا يوجد مبادئ عامة يمكن تحديدها لهذه الحقوق والواجبات، وإنما تعمل المواطنة فى إطار من الولاء والإخلاص للحضارة(١٢).

وتتفق الباحثة مع مارشال فى صعوبة تحديد مبادئ عامة لما يمثل حقوق وواجبات أو التزامات للمواطن، فهذه الحقوق والالتزامات تتغير وتتبدل حسب المواقف والظروف، مثال ذلك الحق فى الأمن، وهو حق لكل مواطن داخل الدولة، وفى نفس

الوقت هو واجب والتزام على كل من يعمل فى الشرطة أو الجيش؛ لحفظ الأمن والأمان.

وعلى ذلك يمكن تعريف المواطنة الفعالة الديمقراطية بأنها مجموعة من الكفاءات والسلوكيات التى يتم تطويعها؛ لإنجاز أربع وظائف أساسية للمواطنة وهى كالآتى[١٣]:

الوظيفة الثقافية التى تتضمن قيماً وعادات وأنماط التعامل بين الأفراد والمجتمع.
الوظيفة الاقتصادية وتتضمن كفاءة واستدامة الموارد المخصصة للأفراد داخل الدولة.
الوظيفة السياسية توجه عمليات صنع القرار واتخاذه.
الوظيفة الاجتماعية وتتضمن تطوير إمكانات رأس المال البشرى ليتعايش الأفراد سوياً فى المجتمع ويمارسون طقوس الحياة اليومية معاً.

ويتوافق مع ذلك كون المواطنة تتضمن قيام الأفراد بأدوار مركبة بوصفهم منتجين للبضائع والخدمات ومستهلكين لها مع الإسهام فى الاقتصاد والتنمية الثقافية، مع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والشخصية وتطوير الحياة العملية للأفراد[١٤]، ويرى كريك (Crick) أن المواطنة الحقيقية تتضمن فكرة تفاعل الأفراد مع الأهداف العامة الرسمية للمجتمع المدنى، وترتبط باحترام الحريات المدنية من خلال احترام حرية الأفراد فى المجتمع[١٥].

مما سبق يمكن للباحثة استنتاج تعريف إجرائى للمواطنة كما يلى:

المواطنة ممارسة حية يمارسها المواطن، يؤدى ما عليه من واجبات مقابل حصوله على حقوقه التى يكفلها له الدستور والقانون، والتى تعبر عن الإرتباط والالتزام بينه وبين الدولة، بحيث يندمج فى المجتمع ويشارك مشاركة إيجابية فعالة على المستويات الإنسانية والمجتمعية كافة، مدفوعًا بقوة انتمائه لهذا الوطن وولائه وحبه له.

ويتضح من التعريف السابق – والوظائف التى أوردتها الباحثة للمواطنة – أن المواطنة الفعالة تتعلق بالعمليات الاجتماعية والممارسات المجتمعية، وتتصل بشكل

كبير بالمؤسسات الاجتماعية النظامية وغير النظامية مثل المدرسة والأسرة، وغير الرسمية مثل وسائل الإعلام ومجموعات الرفاق والجيران.

ثانيًا: تطور مفهوم المواطنة

يعد مفهوم المواطنة من أقدم المفاهيم السياسية والتربوية فى المجتمعات الإنسانية ويؤرَخ لظهوره فى العهد الإغريقى القديم، ويقابل فى اللغة الإغريقية كلمة (Politeia) وتدل على جميع المواطنين فى المدينة/الدولة، وهى تأخذ معناها من صلب العلاقة الجوهرية التى تربط الفرد بالدولة عبر العملية السياسية الديمقراطية.

وبذلك فمفهوم المواطنة فى بلاد الإغريق ينطلق من مفهوم المساواة بين المواطنين، وهذا ما تدل عليه كلمة (Homoi) التى كانت تُطلق على المواطن فى مدينة إسبرطة فى بلاد اليونان، وتعنى المساواة والتكافؤ بين جميع مواطنى المدينة أمام القانون وأنظمة الدولة ولكن أقلية من السكان في اسبرطة كانت تمتلك حق المواطنة، فيوجد نوعًا التقسيم الوظيفي، فالمواطنين وحدهم هم المعنيون بإدارة الشأن السياسي، ويطلق علي هذه الطبقة طبقة الاسبرطيين الأحرار، وهي الطبقة الوحيدة التي لها حق الانتخاب والمشاركة السياسية وإبداء الرأي[١٦]، وهذا يعني أن مفهوم المواطنة كان مفهومًا طبقيًا، وكانت كلمة مواطن تطلق علي الأسياد دون العبيد في أثينا وعلي الحكام دون المحكومين من السكان الأصليين.

وطبقاً لرؤية أفلاطون، فإن الدولة تكون عادلة عندما يقوم كل جزء من كيانها بواجباته، ومن هنا يكون الإنسان العادل/المواطن هو الإنسان المنظم الملتزم الذى تخضع الشهوات والعواطف لسيطرته ومعتقداته وفكره التأملى[١٧].

وتعود كلمة المواطنة فى اللغة اللاتينية إلى كلمة (Sativic)، ووفقاً لهذه الدلالة فإن المواطن العادى الرومانى هو السيد المالك الذى يحظى برعاية الدولة وحمايتها القانونية[١٨].

وفى فرنسا ظهر مفهوم المواطنة خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلادى، وكان يرمز إلى المواطنين الخاضعين لسلطة الملك المطلقة فى النظام الفرنسى القديم، وبدأ مفهوم المواطنة يأخذ دلالته السياسية فى أوروبا الغربية لينتقل منها إلى بقية الدول؛ تعبيراً عن تجاوز تلك المجتمعات للانتماءات التقليدية التى سادت العصور الإقطاعية فى صيغتها الدينية والمذهبية وذلك فى اتجاه علاقات اجتماعية طوعية وتعاقدية حرة، تستهدف غايات ومصالح مشتركة، وفى ذلك تأتى الدولة القومية فى القلب من تلك الإشكالية، حيث حل الانتماء إلى دوله قومية محددة المعالم والحدود والهوية دينياً وعرقياً محل الصيغ القديمة للعصور الوسطى الإقطاعية، ومن ثم غدا مفهوم المواطنة منطلقاً من تمتع الفرد بمجموعة من الحقوق والالتزامات لكونه عضواً فى الجماعة العرقية أو الدينية للأمة المكونة للدولة القومية[١٩].

ومن أوائل الفلاسفة الذين أعطوا لمفهوم المواطنة دلالة سياسية وفلسفية فى القرن السابع عشر، الفيلسوف الإنجليزي المعروف توماس هوبز (Thomas Hobes) الذى عرف المواطن بأنه عضوا فى جماعة سياسية أبرمت عقداً اجتماعياً تتعهد بموجبه بضمان أمن الأفراد فى دائرة مجتمع يخضع لسلطة مطلقة[٢٠].

وفى العصور الحديثة، بدأ مفهوم المواطنة يأخذ حلته الجديدة على يد المفكر الفرنسى جان جاك روسو (Jean Jacquc Rousseau) فى كتابه العقد الاجتماعى، فالمواطنة كما أعلنها روسو لم تعد امتيازاً تحظى به النخبة الاجتماعية والسياسية بل حق يحظى به كل أفراد المجتمع، ويمكنهم من ممارسة أدوارهم الاجتماعية والسياسية ولاسيما هذه التى تتعلق بالشئون العامة للحياة فى المجتمع[٢١].

والملاحظ أن الإقرار بالحريات السياسية المرتبطة بالمواطنة ظل يتسم بطابع أرستقراطي أو نخبوى، حيث ارتبط بحق الانتخاب والترشيح بنصاب إلى معين أو الانتماء إلى جماعات وطوائف على نحو جعل منها حقاً مقيداً مقصوراً فى نهاية الأمر على الطبقة الرأسمالية وهو الأمر الذى استمر عبر القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر [٢٢].

ومفهوم المواطنة كما رآه مارشال ((1950) T.H.Marshal) مفهوم تقدمى تطور مع تطور الحقوق المدنية للأفراد فى القرن الثامن عشر، بينما تطورت الحقوق السياسية فى القرن التاسع عشر، وتطورت الحقوق الاجتماعية فى القرن العشرين[٢٣]، وأصبحت المواطنة جزء من ثقافة اجتماعية وسياسية جديدة يعبر عنها بالحداثة، وجزء من نظام سياسى يقوم على الدستور، وجزء من حقوق وواجبات ينتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يصبح الفرد فيه مواطناً فى دولة، وقد تحقق ذلك فى التاريخ الغربى الحديث، وكان أبرز تجلياته إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦م، وأفكار الثورة الفرنسية وقبلها أدبيات التنوير، وبصوره خاصة إعلان حقوق الإنسان/المواطن عام ١٧٨٩م، ومع الانتكاسه التى منيت بها أوربا فى ضوء حربين عالميتين خلال القرن العشرين، وظهور الدول الشمولية والفاشية والنازية أصبحت المسألة الديمقراطية المتمحورة حول حقوق المواطن مسألة أساسية، وبُذلت جهود فكرية ودستورية لحمايتها بوصفها مكسباً تاريخياً تطور فى اتجاه توسيع أطر الحريات والحقوق للمواطن، فكان توسيع شرعية حقوق الإنسان فى اتجاه حقوق المرأة والطفل والعمل والمعوقين والمهنيين، ومؤسسات المجتمع المدنى مع الاعتراف بنسبية الثقافات وتعددها واحترام حقوق الأقليات[٢٤].

ويرى كريك[٢٥] (Bernard Crick) أن التاريخ يعطى فكرتين أساسيتين للحريات المدنية ونوع المواطنة المقاس لكل منها :

الأولى : الليبرالية التحررية (Liberal) حيث الحريات المدنية مجال عمل القانون لحماية الأفراد ضد تسلط الدولة.

الثانية : الجمهورية (Republican) حيث الحريات المدنية فى معناها الإيجابي، من حيث اهتمام المواطنين بالشئون المالية والتجارية العامة بالدولة.

ومازالت الممارسات التعليمية فى الكثير من الدول يسيطر عليها النموذج الأول بالرغم من الاتجاه الثقافى والسياسى للجمهورية.

وقد ظهر مفهوم **المواطنة العصرية**، التى تعبر عن المعنى الشامل للمواطنة الذى يهتم بقدرة الفرد على المشاركة المسئولة فى المهمات الجديدة للمواطنة، مثل

المسئوليات الكبرى التى تتعلق بالكرامة والحرب والفقر والبطالة، وهى قضايا ديمقراطية مشتركة بين جميع أفراد الأمة الذين يتحملون مسئولية اتخاذ القرار، وينطوى مفهوم المواطنة الحديثة على إيمان كبير وقناعة راسخة من قبل المواطن الفعال[٢٦] – أكد كل من جون ديوى John Doe وجين فرنسوا Jean Francois أن كلمة الفعال تعنى المواطن أو الشخص الفعال والنشط فى تعامله مع شئون الحياة العامة – بأهمية وجود المعارضة السياسية الدائمة فى المجتمع، وذلك من أجل تحقيق التوازن الديمقراطى فى قلب المجتمع، وهذا التوازن هو الذى يمنع النظام السياسى القائم من الشطط[٢٧].

ومن استعراض التطور التاريخى لمفهوم المواطنة يمكن للباحثة أن تستخلص الآتى:

- أن مفهوم المواطنة تطور مع تطور المجتمعات الإنسانية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتكنولوجياً، وكذلك مع تطور الحريات وحقوق الإنسان من مواطنة طبقية تدعم طبقة وحيدة فى المجتمع وتعبر عن سلطة الحكومة، ومواطنة أرستقراطية أو نخبوية تدعم نخبة أو طوائف محددة فى المجتمع لها السلطة والنفوذ مع الثروة إلى مواطنة الحريات ومواطنة الطبقة الوسطى التى ظهرت مع أفكار الثورات الحديثة وحركات الاستقلال إلى المواطنة الديمقراطية الفعالة التى تعبر عن كل مواطنى المجتمع باختلاف ثقافتهم وجنسياتهم وطبقاتهم الاجتماعية.
- تطور مفهوم المواطنة مع تطور النظريات الاجتماعية والفلسفات الإنسانية من الفلسفة المثالية – وطبقية المجتمعات – إلى الفلسفة الماركسية – وحقوق طبقة البوليتاريا– حتى الفلسفة البرجماتية والفردية – الارتكاز على الفرد بوصفه أساساً للمجتمع – لتبرز أهمية دراسة بعض هذه الرؤى للتنظير للمواطنة الفعالة.

ثالثًا: الرؤى والنظريات المفسرة للمواطنة

المواطنة فى النظرية المثالية (المطلقة) للدولة:

النظرية المطلقة للدولة مشتقة من أصلين مختلفين بعض الاختلاف، وكان أول ظهور لكل منهما فى الفكر الإغريقى، فهناك اتجاه اعتبرا لدولة كياناً كافياً لذاته مطابقاً

للمجتمع كله كما عند أرسطو وأفلاطون[٢٨] – وذلك وفقاً لرأى جريندج أن شرعية العلاقة بين دولة إغريقية وآخرى نوعاً من العداء الكامن، وقد اعتنق الفيلسوف جروسيوس مذهب "حرية الدولة من كل المواقع الخارجية"، ويكتفى هويز بملاحظة "أن الدول بطبيعتها أعداء"– وذلك وفقاً لرأى جريندج أن شرعية العلاقة بين دولة إغريقية وآخرى نوعاً من العداء الكامن، وقد اعتنق الفيلسوف جروسيوس مذهب "حرية الدولة من كل المواقع الخارجية"، ويكتفى هويز بملاحظة "أن الدول بطبيعتها أعداء" ويصل الأمر إلى اعتبار الدولة كما لو كانت معادلة للمجتمع الإنسانى كله، وإلى تطابق ما يعتبره كثير من المفكرين نوعين متميزين من العلاقات وهما علاقة الفرد بوصفه مواطناً لإحدى الدول وعلاقته بالإنسانية فى مجموعها بوصفه عضواً فى الجنس البشرى، ومادامت الدولة تعتبر ممثلة ومحتوية فى داخلها على كل مصالح الفرد الاجتماعية وتحقق كل حاجاته الاجتماعية، فإن أى مطالب للدولة على الفرد تعتبر قائمة على سلطة مطلقة، وعندما تدخل فى الحساب مطالب أى هيئات أخرى غير الدولة، يفترض أن مطالب الدولة يجب أن تقدم عليها[٢٩].

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى من كتبوا عن النظرية السياسية حيث اعتبروا المجتمع بناءً صناعياً فُرض على حالة الإنسان الطبيعية الفطرية نتيجة لعقد اجتماعى عقده الأفراد حتى يضعوا نهاية لعدم الأمان، ويُطلق على هذه النظرية فى أصل المجتمع نظرية **العقد الاجتماعى**[٣٠].

والنظرية المثالية أو المطلقة للدولة جزء لا يتجزأ من الفلسفة المثالية، وكان أول ظهورها بشكلها النموذجى فى مؤلفات الفيلسوف الألمانى هيجيل (Hegel 1770-1831)، واتسع فى فلسفة هيجيل مفهوم الدولة وتطورها، بوصفها ضامنة شخصية للفرد والمنشئة له[٣١]، ويرى هيجيل أن قيمة الجزء فى علاقته بالكل، فأى جزء من جسم الإنسان على سبيل المثال ليس له قيمة إن انفصل عن الجسم ولكن قيمته داخل الجسم نفسه، وعلى ذلك يفترض هيجيل أن العلاقة الأخلاقية للمواطن تجاه الدولة مماثلة لعلاقة العين بالجسد، فالمواطن جزء قيم ونفيس فى إطار الكل، ولكن اذا انفصل عن هذا الكل يكون غير ذى فائدة، ويرى هيجيل أن الدولة لها قيمة واضحة

فى مضمونها للمواطن فهى تحميه ضد المجرمين والسارقين والقتلة، كما إنها تمد الطرق وتبنى المدارس...إلخ، ويمكن أن تكون سيئة المضمون عند شن حرب غير عادلة. كما أن القيمة الفعلية للدولة فى امتلاكها لحياة الأفراد، ويصف الدولة بفضل كونها شخصية حقيقية أكبر من مجموع الشخصيات الفردية وأطلق عليها[٣٢] (Super-Person)، كما أن الدولة تمثل إرادة كل مواطنيها وتسمى الإرادة العامة[٣٣].

وبذلك تكون الدولة عند هيجيل مضموناً أخلاقياً يشعر بنفسه، وشخصاً افتراضياً يعرف نفسه ويحققها، ويرى أن حالة الحرب هى التى تبين القدرة المطلقة للدولة فى فرديتها، فالأمة والوطن هما عندئذ القوة التى تحكم بإلغاء استقلال الأفراد[٣٤].

وعلى ذلك فالنظرية المطلقة للدولة ضارة -فى الحقيقة- بالحرية الفردية، لأنه حينما يحدث نزاع بين الفرد وبين الدولة، تأخذ بالرأى القائل بأن الدولة يجب أن تكون على حق ويمثل ذلك أحد جوانب النقد الذى وجه للنظرية المطلقة للدولة[٣٥].

وقد كان كل هؤلاء وغيرهم نتاج عصر التنوير[٣٦] فى أوروبا، والذى أخضع الفلاسفة خلاله جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة إلى النقد العقلى الخالص، وقد كان هذا العصر عصر المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية والتى تمثلت فى شيوع نظريات العقد الاجتماعى والحقوق الطبيعية[٣٧].

ولذلك كان لهذا العصر تأثير كبير فى تطور حقوق المواطنة والمواطنين؛ كما أسهم فى تشكيل مبادئ الثورة الفرنسية وإعلان الإستقلال الأمريكى، والتى شكلت أراء ونظريات الكثير من الفلاسفة خلال القرن الثامن عشر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى تشكل تيار مضاد لفكر الثورة الفرنسية بل لفكر عصر التنوير فى المجمل، وهو التيار الرومانسى المحافظ الذى ظهر فى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، فدعا إلى نبذ العقل بوصفه معياراً للحقيقة والحكم على الأشياء، داعياً إلى اتخاذ النقل بدلاً منه، مؤكداً على أهمية الجماعة والأسرة والقيم التقليدية والاستقرار الاجتماعى، محارباً النزعة الفردية، وقد كان هذا التيار موالياً للملكية مضاداً للجمهورية[٣٨]. وهو ما ستدلل عليه الباحثة فى الجزء التالى من الفصل.

المواطنة فى عصر التنوير

قادت المؤسسات التعليمية حركة التنوير التى لعبت دوراً كبيراً فى التشريع للمواطنة فى الدول الليبرالية وفى أمريكا اللاتينية، فالفكرة العامة للمواطنة وفكرة التربية الحديثة ارتبطت بالبنود الأساسية لحركة التنوير، وهناك ثلاثة جوانب أساسية فى نظرية المواطنة للتنوير[٣٩]:

الأولى : العرض إلخاص بالفرضيات الكانتية[٤٠] **(Kantion Proposal)** والتى تساند الافتراض إلخاص بالعمليات الاجتماعية خصوصاً المرتبطة بالتفكير العقلانى والتى تأخذ مكانها داخل الهياكل والبنى التى تسبق فى الأهمية أو تتصدر فى الزمن وجود معارف الأفراد.

الثانية : الموقف إلخاص المقترحات الهيجلية[٤١] **(Heglian Proposition)** والتى تفترض أن القدرة على الفعل الاجتماعى ينبغى أن تقاس بتقنيات المدنية (التحضر) باعتبارها جزءاً من العملية المعتمدة للوجود، ولتسهيل التغيرات الاجتماعية المتقدمة.

الثالثة : الجدلية الماركسية (Marxist Contention) والذى يفترض أنه بدون نمو الإنتاج والتوزيع العادل للموارد (أى بدون نمو مصادر الدخل) يكون من المستحيل دعم المواطنة فى المصطلحات السياسية.

وتنادى فلسفة هيجيل بالوعى الذاتى للأفراد لذواتهم وكذلك وعيهم بالآخر، حيث يرى أن الوعى الذاتى يتم من خلال ذوات الأفراد وينصب على ذواتهم، وبناء الوعى يتم من خلال عملية التعرف المتبادل بين الوعى بالذات والوعى بالآخرين من الوجهة الظاهرية[٤٢]، وبذلك فالفكر عند هجيل هو العامل الرئيسى الذى يحدد طريقة معيشة الإنسان، بينما طريقة معيشة الإنسان فى مادية ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) هو العامل الرئيسى الذى يحدد فكره ويحدد مستوى وعيه[٤٣].

وترى الباحثة أن بناء وعى الأفراد لواقعهم وذواتهم، ووعيهم بالآخر هى أولى خطوات تحديد هوية الأفراد، والتى تسهم فى الخطوة التالية فى إدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم بوصفهم مواطنيين فى وطن محدد، كما أن طريقة بناء الوعى هى التى تحدد شكل المواطنة، وعندما يتم بناء هذا الوعى يتم من خلال الإقناع ومشاركة الأفراد فى المجتمع والمناقشة والحوار والجدال ويعد هذا مؤشراً للإعداد لمواطنة فعالة، بينما عندما يتم بناء هذا الوعى بسياسة الأمر الواقع واخضاع الأفراد لظروف ومؤثرات حياتية وإعلامية دون مشاركة حقيقية منهم فإنه يعد مؤشراً لإعداد الرعية الصالح.

أوجست كونت (١٧٩٨ -١٨٥٧) وحركة التنوير والمواطنة

اتخذ أوجست كونت موقفاً وسطاً بين فكر عصر التنوير الثورى والفكر المضاد له المتمثل فى الحركة الرومانسية، وأوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث بالنظرية العلمية التى نادى بها فلاسفة عصر التنوير، ورفض الآراء الثورية النقدية لعصر التنوير، ورفض ادعاء أن الإنسان قادر على تغيير نظمه الاجتماعية وإعادة تنظيمها وفقاً لإرادته الفعلية[٤٤].

وقد قسم كونت موضوعات علم الاجتماع إلى قسمين[٤٥]:

- القسم الأول: الإستاتيكا الاجتماعية
- القسم الثانى: الديناميكا الاجتماعية

القسم الأول : الإستاتيكا الاجتماعية

وقد وصل كونت فى تحليله الإستاتيكى إلى أن المجتمع يتكون من ثلاث وحدات أو ثلاثة عناصر أساسية هى الفرد والأسرة والدولة. غير أن الفرد -أو المواطن- لا يعتبر عنصراً اجتماعيا، فالقوة الاجتماعية مستمدة فى حقيقتها من تضامن الأفراد واتحادهم ومشاركتهم فى العمل وتوزيع الوظائف فيما بينهم، والقوة الطبيعية للفرد ليس لها أى قيمة إذا كان الفرد وحيداً أعزلاً من الأساليب والوسائل التى تذلل له

متاعب الحياة، ولا قيمة كذلك لقوة الفرد العقلية والأخلاقية فالأولى لا تظهر إلا بمشاركة غيرها من القوى واتحادها ببعضها البعض والثانية فى نظره وليدة الضمير الجمعى والتضامن الأخلاقى فى المجتمع، وهذا يعنى أن الفردية الخالصة – بفرض وجودها – لا تمثل شيئاً فى الحياة الاجتماعية.

وهذا الرأى من وجهة نظر الباحثة موافق لرأى هيجيل القائل بضعف قوة الفرد إذا انفصل عن الدولة الراعية له، وإن كان كونت يؤكد أن أهمية القوة الاجتماعية لمجموع الأفراد بينما يؤكد هيجيل على شخصية الدولة وإرادتها، باعتبارها شخصية وإرادة منفصلة عن مجموع شخصيات أفرادها.

ويرى كونت أن الأسرة بوصفها أول خلية فى جسم التركيب الجمعى، وهى ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية، حيث يغرس الأبوان فى أولادهم الحقوق والواجبات المترتبة لكل عضو فى الأسرة قبل العضو الآخر- بوصفها وظيفة أخلاقية أساسية للأسرة- وبذلك تتشكل أول بذور الوعى بالمواطنة والتى تبدأ من المجتمع الصغير المتمثل فى الأسرة حتى المجتمع الكبير.

ولقد كان كونت ينظر للمجتمع على أنه وحدة حية ومركب معقد أهم مظاهره التعاون والتضامن، وانتهى كونت فى دراسته للإستاتيكا الاجتماعية إلى "**قانون التضامن**" الذى يطلق عليه "**قانون التضامن الاجتماعى المادى والروحى**" إذ تعمل نظم المجتمع وعناصره متضامنة لتحقيق استقرار الحياة الاجتماعية ودوام بقائها. ويرى كونت أن مبدأ التضامن الاجتماعى لا يمكن أن يتحقق بصورة كاملة إلا إذا وجه المسئولون عنايتهم إلى إصلاح ثلاثة نظم اجتماعية أساسية وهى: نظام التربية والتعليم، ونظام الأسرة، والنظام السياسى فى الدولة. فنظام التعليم من شأنه أن يحارب الغرائز الفطرية ويهذب المشاعر الإنسانية، أما النظام السياسى فمن شأنه أن يقاوم ما عسى أن ينشأ فى جو المجتمع من تصادم بين مصالح الهيئات الاجتماعية ومن نزاع بين الطبقات حول مشاكل الإنتاج وكيفية توزيعه، وبصدد إصلاح نظام التربية والتعليم

يرى كونت أن المجتمع يحتاج إلى نظام من التربية العصرية تؤهل الأفراد للمشاركة بصورة إيجابية فيما يتطلبه المجتمع من وظائف جديدة، كما قسم مراحل التعليم إلى ثلاث مراحل (ابتدائية وإعدادية وعالية) وظيفتها إعداد الشباب لمواجهة حياتهم العملية.

ويلاحظ أن تأهيل الأفراد للمشاركة فى المجتمع يعبر عن تأهيلهم للمواطنة الفعالة وهو ما سبق تناوله فى تعريف المواطنة بأنها المشاركة بكافة صورها فى المجتمع، على أن تكون هذه المشاركة مشاركة فعالة مؤثرة تحفز الأفراد على النشاط والعمل الجاد.

القسم الثانى : الديناميكا الاجتماعية

وتمثل الديناميكا الاجتماعية ما يعرف فى علم الاجتماع بالتغير الاجتماعى، وقد آمن كونت بالتقدم أى التحول إلى المجتمع المثالى مثله مثل غيره من فلاسفة عصره، وأن هذا المجتمع لن يتحقق إلا بالثورة السياسية.

مفهوم المواطنة فى زمن الحداثة

ارتبطت الحداثة بعصر التنوير أو مشروع التنوير وفكرته عن العقلانية الكلية – أى البحث عن المعرفة وعن وسيلة للسيطرة على قوى الطبيعة والمجتمع – وقد أفضى هذا إلى القول بأن فكر التنوير قد اهتم بتصنيف الأشياء تصنيفاً هرمياً، وتصنيفه مثلا لما هو عقلى وغير عقلى، وماهو بمعرفة وماليس بمعرفة، وامتد ذلك إلى التصنيفات الهرمية الاجتماعية كما يدعى مفكرو ما بعد الحداثة، حيث وجدوا أن عقلانية التنوير هى عقلانية الإنسان (الرجل) الأبيض وهى مظهر من مظاهر اضطهاد المرأة والأقليات[٤٦]، وهى بالتالى تمنح المواطنة لبعض الأفراد وتنزعها من أغلبية الأفراد والفئات التى اتضحت فى اضطهاد الشعوب الأوربية لغيرها من الشعوب كما حدث فى مرحلة الاستعمار واشتدت إبان عصر التنوير.

والحداثة هى المشاركة والإسهام فى التحول الكبير الذى تشهده الإنسانية، فلقد مرت الإنسانية بعدد من التحولات الكبرى من قيام المجتمعات البشرية بأشكالها البدائية، وظهور الحضارات الإنسانية، وأخيرا نهوض العلم والتكنولوجيا وانتشارها، وللحداثة وجوه متعددة، قد تأخذ شكل النضال لتحقيق التحرر والاستقلال للوطن، وقد تأخذ شكل التنمية عبر التخطيط الاقتصادى، وقد تكون بمزج عناصر ثقافية تقليدية مع عناصر ثقافة العصر، فالحداثة لا تقتصر على جانب واحد من جوانب حياة الفرد والمجتمع، بل تتسع لتتناول الاقتصاد والسياسة والنظام الاجتماعى بأسره وبما فيه من زراعة وتجارة وصناعة ومؤسسات حكم وقوانين وتشريعات، ومؤسسات تعليم، وجنس وتجمعات بشرية، ومن الأسرة إلى القرية إلى المدنية إلى الأحزاب والنقابات...إلخ(٤٧).

وللحداثة وجه خارجى يتجسد فى المنجزات المادية والتطورات العلمية والتكنولوجية، أى بالمحيط الإنسانى، ووجه داخلى يتجلى فى السلوك والشعور والقيم الإنسانية، فالحداثة لا تقوم بذاتها، إنها بحاجة إلى ذلك الإطار أو النسق الاجتماعى الذى يشمل الوجهين المادى والمعنوى وبحاجة للإنسان التى تقيم معه تلك العلاقة الجدلية الضرورية التى تغذى الطرفين، ومن صفات هذا الإنسان أو المواطن فى الدولة العصرية، الأخذ الواعى العميق بمبدأ الحرية والديمقراطية بأوسع معانيها، واستعداده لتقبل الأراء مع تعددها وتعدد وجهات النظر حولها، والإيمان بالعدالة الاجتماعية، فضلا عن اعتماده على التفكير العلمى وما يرافقه من قياس كمى وإيمان كلى بأن الظواهر خاضعة للقياس والتقييم(٤٨).

وبذلك نشأت العقلانية الحديثة بوصفها مذهباً يُخضع كل شيئ لقدرة العقل فى بحثها المتواصل عن الأسباب والعلل، وأحكمت قبضتها على العالم، لأن كل شيئ فيه أصبح محكوماً بالعقل و خاضعاً له، وجعل من الواقع الطبيعى والتاريخى واقعاً عقلانيًا، أى قابلاً للتفسير والتأويل بالذات وللذات، وهكذا سادت إرادة القوة والهيمنة على الطبيعية وعلى الإنسان، وبالتالى لم تعن الحداثة غير تغليب إرادة الهيمنة على إرادة التحرر(٤٩).

وفى هذا الصدد، ينبغى الإشارة إلى مصطلح الحداثة الطرفية، ويقصد بها نمط البناء الاجتماعى والثقافى الذى تشكل عبر مشروع الحداثة فى الغرب، وكانت نتاجًا لتطورات غير متساوية وغير منتظمة ناتجة عن اتصال غير متكافئ -استعمارى فى الأساس- بين بيئة تقليدية وثقافة حديثة. وكان من نتيجة ذلك تأسس النظم الحديثة فى تنظيم الجيوش، وعمليات نقل الثقافة، وأسس الحكم، فمن تأسيس الدول القومية على أسس حديثة إلى تأسيس نظم التعليم والاتصال، ونشر أساليب الحياة الحديثة فى حياة الناس اليومية، ولكن الحداثة التى نتجت عبر هذا الاتصال غير المتكافئ لم تكن على غرار الجذر الحداثى الذى نشأت منه، فهذا الجذر الحداثى لم يكن قد تبلور عبر تاريخ مستمر من الداخل، بل جاء من الخارج وفرض عبر عمليات تحديث قسرى يتم من أعلى، وعبر عمليات من الانتقاء العشوائى، والتركيز على الأشكال الحداثية دون مضمونها، والنتيجة بنية اجتماعية غير متجانسة وبناء طبقى غير ناضج، وثقافة ثالثة تجمع فى داخلها القديم والجديد، وتقاوم الجديد بقدر ما تتبنى الصور المتطرفة منه(٥٠).

ويتسم البناء السياسى فى هذا الظرف بعدم الاستقرار، كما تفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التى تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة، أو حتى علاقة الأفراد ببعضهم البعض، وإن وجدت مثل هذه القواعد فإنها كثيرًا ما تكون عرضة للحذف والانتهاك من قبل القائمين على حمايتها ويؤدى عدم الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسى إلى مختبر لتجربة نماذج سياسية متعددة؛ ومن هنا تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة من الزمن، وتميل القوة السياسية فى هذا الظرف إلى التركز فى أيدى فئة قليلة من الأفراد، وينتقل مفهوم الاحتكار لأول مرة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، حيث تصبح السياسة حكراً على أفراد بعينهم(٥١)، وبذلك تفقد المواطنة كثيراً من قوتها وفاعليتها، وتصبح حكراً على أفراد بأعينهم.

ويعد التعليم من العوامل والمؤثرات التى تسهم فى تحول الإنسان من التقليد إلى الحداثة، فهناك أولاً طبيعة التعليم الذى يتلقاه الفرد، فقد يكون هذا التعليم تقليدياً يعنى بإعداد القائمين على أمور الدين مثلاً، أو بإعداد نمط معين من المتعلمين التقليديين -

أو المحافظين على تقليد معين وثقافة محلية ضيقة كما هو الحال عند بعض الأقليات- وبذلك تخرج أنواع مختلفة من المواطنين أو التابعين لثقافة واحدة أو نمط واحد للحياة، كما يمكن لمناهج التعليم الحديثة المتطورة أن تفتح الأذهان وتشحذ الأفئدة، وتكون أسرع وسيلة للتحول الثقافى الذى يمكن أن يحدث للفرد والمجتمع على حد سواء(٥٢)؛ ليساعد مثل هذا التعليم على تخريج مواطنين متعلمين وفعالين، لديهم القدرة على التعامل مع التعدد الثقافى والتغير المجتمعى، مشاركين بفاعلية فى أنشطة المجتمع، ومدركين لأبعاد التغير مع مرونة التعامل معها.

وبذلك تم عرض مجمل للآراء الخاصة بالمواطنة خلال عصر التنوير وما بعده حتى القرن التاسع عشر، ومع زيادة حركات التحرر والاستقلال - فى القرن العشرين- وسعى الأفراد للمشاركة بوصفهم أعضاء كاملى العضوية بالمجتمعات، لتحسين وضعهم خصوصاً العمال والفلاحين، وجهاد النساء لتحقيق أكبر قدر من المساواة مع الرجال، ونضال الأقليات العنصرية أو الطوائف الخاضعة للتفرقة من أجل حق المواطنة الكاملة، عمدت هذه المجموعات إلى التنظيم، وبذلت شتى الجهود لكى تحصل لنفسها على القدر نفسه من الحرية والاحترام الذى توافر لأولئك الذين كانوا ينعمون بمركز ممتاز فى مجتمعاتهم، وبذلك سعى الناس سواء أكانوا شعوبًا أم مجموعات حضارية أم أفراد إلى المواطنة فى أسمى مراتبها، وبذل جهود واعية لإحداث التغيرات الاجتماعية التى تمكنهم من بلوغ أمانيهم وتحقيق الصور التى رسموها لأنفسهم على أسس تبرز أمالهم(٥٣).

وكان العنصر الهام والعام في أماني الشعوب القومية في القرن العشرين هو الاندفاع نحو تحقيق المساواة بين الشعوب أو بين القوميات المختلفة، إذ تفككت الإمبراطوريات الكبري بعد الحرب العالمية الأولي، وأصبحت المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية أمما تعاملت كوحدات مستقلة تقف من الناحية القانونية علي قدم المساواة مع غيرها مع غيرها من الأمم التي تجاوز عددها الثمانين والتي تكونت مها الأم المتحدة أواخر الخمسينيات، وكانت فكرة المساواة بين الأمم تنطوي علي مفهومين هما تقرير المصير وتحقيق الذات، وأولهما في جوهره فكرة سياسية مستمدة من مذاهب الليبرالية والديمقراطية، ومن النظرة للإنسان بوصفه كائنًا عاقلاً له الحق في

تقرير مصيره ، أما تحقيق الذات فلم يتضمن الاستقلال عن الحكم أو التسلط فحسب وإنما تضن الاتجاه الثقافي الايجابي لشعب ما، وتطور هذا الشعب طبقًا لنظم القيم التي يعتنقها والصورة التي ترسمها كل أمة لنفسها.

فبالنسبة للدولة الليبرالية التي التزمت تاريخيًا بتقرير المصير بمعناه السياسي المحدود كان معناه توسيع نطاق المفهوم ليتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان معناه بالنسبة لمعتنقي الفلسفة الماركسية ربط الشعب بتلك العملية التاريخية، لبناء المجتمع الاشتراكي.

المواطنة بين الاشتراكية والليبرالية

لكل مجتمع من المجتمعات الليبرالية والاشتراكية مفهومه الخاص عن المواطن والمواطنة والتي سيتم توضيحها في السطور التالية.

المواطنة الليبرالية الديمقراطية

الليبرالية مفهوم شامل لمجمل التيار الرئيسى فى الفكر الرأسمالى، وهى دعوة للحرية المطلقة فى المجال الاقتصادى والحرية المطلقة لقوى السوق، وفى المجال السياسى الحرية المطلقة لإرادة الفرد، وهى ليست دعوة للحرية فحسب ولكنها بالدرجة الأولى دعوة للفردية، واحترام حقوق الإنسان والاعتراف باستقلاله، وضمان حريته، وبذلك تتجاوز الديمقراطية السياسية، لتنشد تمتع الفرد بحقوق إنسانية لا يجوز المساس بها مثل حرمة الأرواح والأعراض والأموال[٥٤].

ومنذ بدايات الثمانينيات شهد العالم تحولاً نحو تبنى سياسات وأيديولوجيات ليبرالية، ووجدت هذه التحولات دعماً قوياً بانهيار المعسكر الشرقى، ومن هنا غدا الفكر الرأسمالى متفردًا بالساحة الدولية. وقد قام على الحرية الاقتصادية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذه العناصر الثلاث أضلاع مثلث ضغطت النظم الرأسمالية لفرضه على البلدان الأخرى من خلال سياسات مختلفة (تتسم فى أغلبها بالقسرية).

والليبرالية قسمان: ليبرالية تقليدية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وليبرالية جديدة فى أواخر القرن العشرين وما تلاه نتيجة لظهور العولمة، هذا وتتمثل

المحددات الأساسية للنظرية الليبرالية فى عناصر ثلاثة: أولها اقتصادى يعبر عن حرية السوق، والثانى سياسى يعبر عن الديمقراطية، والثالث والأخير قانونى يعبر عن حق المواطنة والحقوق والحريات العامة(٥٥).

وكانت الليبرالية الأوروبية متأصلة فى تلك الفكرة عن الطبيعة البشرية- التى كانت جزءاً من الفكر الأوروبى منذ عصر النهضة، وخاصة منذ فترة الاستنارة أو التنوير- وهى أن الإنسان عقلانى مسئول، وقادر على السيطرة على شئونه. وفى هذا الإطار يكون النمو الكامل للفرد هو هدف المجتمع ومقياس نجاحه فى الوقت نفسه. وقد أوتى الفرد حقوقاً جوهرية يجب حمايتها واحترامها، وقد تضمنها قانون الحقوق البريطانى، وإعلان الاستقلال الأمريكى، والإعلان الفرنسى عن حقوق الإنسان والمواطن(٥٦).

والأصل فى المفهوم الليبرالى للمواطنة هو منح الأفراد مراكز قانونية متساوية إذا تماثلت ظروفهم وملكاتهم ومواهبهم؛ ليستغل بعض الأفراد قدراته الخاصة ليكون أقدر من البعض الآخر. وهذا ما أحدث خللاً فى البنى الاجتماعية إذ أن اللامساواة الفعلية التى تخلقها المواهب والملكات والعبقريات بين أفراد الجماعة أوجدت تشوهاً فى الخريطة الاجتماعية، فظهرت أصوات تنادى بضرورة حماية الضعفاء والعاجزين والمحرومين من تلك المواهب والملكات، وصدرت لهذا الغرض الكثير من التشريعات الاجتماعية؛ لتحمى هذه الطائفة من نوائب الحياة، ولكن هذه التشريعات لا ترتب على الدولة التزامات قانونية محددة بدقة حتى الآن، فهى لا تعدو أن تكون ذات قيمة أدبية للدولة ترجئ تنفيذها حتى يتوافر لها الإمكانات المادية اللازمة(٥٧).

وبذلك تعمل الدول جاهدة على تبنى سياسات وإصلاحات؛ للحد من عدم المساواة، وليعيش مواطنوها على اختلاف طبقاتهم وظروفهم الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية حياه تحفظ لهم -على الأقل- كرامتهم والحد الأدنى من الرفاهية التى تساعدهم على العيش بالحياة والتمتع بها بوصفها حقوقاً أساسية لهم.

وعلى ذلك كان مفهوم الدولة القومية الزمنية التى ظهرت إلى عالم الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، التى تسودها المساواة فى المواطنة والحقوق المدنية، فكرة جديدة فى جوهرها، فلم تكن المبادئ الديمقراطية الليبرالية بالنسبة إلى معظم تلك الدول جزءاً من القومية الجديدة حتى وإن عبر عنها الدستور الأول فى كل هذه الدول، وقد قدمت الشيوعية بديلاً واضحاً عن الليبرالية، وخصوصاً بعد استيلاء النظام الشيوعى على الحكم فى الصين، والبدء فى برنامج قوى للتنمية(٥٨).

المفهوم الماركسى الاشتراكى للمواطنة

تعد المذهبية الماركسية رد فعل شمولى متطرف مضاد للاتجاه الفردى الذى اتسمت به المذهبية الوضعية فى جانبها الليبرالى(٥٩)، وقد تطورت المذهبية الاشتراكية من الاشتراكية الخيالية التى تمثل دولة ديمقراطية مثالية –بالانتقال من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وأن يعيش الرجال والنساء على أسس أكثر مساواة وأكثر أخوه، إلا إنه منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت الاشتراكية الخيالية تفسح الطريق للاشتراكية العلمية أو الماركسية، التى تنادى بانتقال المجتمع من مرحلة فى التطور إلى مرحلة آخرى؛ نتيجة التقدم الطبيعى للقوى الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد على الإسراع بذلك ضغط الطبقة العاملة المدركة لأهدافها(٦٠).

وينظر للاشتراكية على أنها أيديولوجية فى خدمة الحركة العمالية التى تطمح إلى تصحيح مظالم المجتمع الرأسمالى، أو حتى استبدال أو تجاوز نمط الإنتاج الرأسمالى؛ لتمارس أهدافه ومراميه مركزياً لمصلحة الجماعة بوصفها بديلاً لبقية المصالح الأخرى.

وقد صدر البيان الشيوعى بوصفه برنامجاً لرابطة الشغيلة، وهكذا كانت الاشتراكية فى عام ١٨٤٧م حركة من حركات الطبقة العاملة، وفكرة البيان التى أوردها ماركس تتلخص فى أن الأسلوب الاقتصادى السائد فى الإنتاج يشكل فى كل حقبة تاريخية مع النظام الاجتماعى المنبثق بالضرورة عنه، الأساس الذى يقوم عليه تاريخ هذه الحقبة السياسى والفكرى، ويؤيد الحركات الثورية ضد النظام الاجتماعى

والسياسى فى كل قطر من الأقطار، وفى كل هذه الحركات يضعون فى المقدمة مسألة الملكية باعتبارها المسألة الأساسية فى الحركة، ويرى الشيوعيون أن أهدافهم لا يمكن بلوغها إلا بدك النظام القائم بالعنف[٦١]؛ لترتعش الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية، فليس للبروليتاريا ما تفقده سوى قيودها وأغلالها[٦٢].

ولقد كانت الدولة تُمثل من خلال طبقة واحدة لتكون دولة تلك الطبقة دون غيرها، ففى العصور القديمة كانت دولة مالكى العبيد – مواطنى الدولة – وفى القرون الوسطى كانت دولة الأعيان الإقطاعيين ثم دولة البرجوازية، ولكن عندما تصبح الدولة حقاً ممثلاً للمجتمع كله، يكون أول عمل تبرز فيه بوصفها ممثلاً للمجتمع بأكمله هو امتلاك وسائل الانتاج باسم المجتمع، ليكون ذلك – فى الوقت نفسه – آخر عمل تقوم به بوصفها دولة، وتتحقق المساواة الفعلية بتحقيق قاعدة "كل حسب كفاءته، وكل حسب حاجاته"، فجميع المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين، تستأجرهم الدولة التى تتكون من العمال المسلحين، بالشعب المسلح كله، وجميع المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالاً لدى نقابة واحدة للشعب كله– لدى الدولة – على أن يعملوا على قدم المساواة، مراعين بصورة صحيحة مقاييس العمل، وأن ينالوا الأجور على قدم المساواة، ويتعلم جميع أعضاء المجتمع أو أكثرهم إدارة الدولة بأنفسهم، والرقابة على أقلية الرأسماليين الضئيلة[٦٣].

ولقد جاءت تجارب ملكية الدولة وإدارتها فى البلاد الشيوعية والفاشية، لتركز الاهتمام على المسائل التالية[٦٤]:

- ضرورة المحافظة على بعض القوى الديمقراطية والعمل على تدعيمها، ومن أمثلتها حركة نقابات العمال، والجمعيات التعاونية للمستهلكين والمنتجين، والأحزاب السياسية العمالية والاشتراكية، والتقدمية، والحركات الثقافية والتعليمية الشعبية.
- ضرورة خلق تعاون وثيق بين العمال الصناعيين والطبقة المتوسطة والسكان الزراعيين؛ للنضال من أجل تنظيمات اجتماعية أفضل.

- ضرورة استخدام وسائل ديمقراطية فعالة فى أنظمة الحكم؛ لتعبر عن إرادة الشعب.
- ضرورة تشجيع نظام سليم للمشروعات التعاونية الاختيارية فى ظل نظام تعاونى للصناعة مكملاً للصناعات ذات الملكية العامة، ويتم ذلك فى الزراعة وأعمال التوزيع والنشاط الثقافى.
- ضرورة تزويد كل صناعة بالوسائل التى تكفل التمثيل لمجموعات المستهلكين والعمال الفنيين والإداريين فى رسم السياسات.
- ضرورة تجربة نظام الشركات المساهمة فى إدارة المشروعات العامة مع تحقيق الكفاية الإنتاجية.
- ضرورة خلق إجراءات إدارية هدفها الاتجاه بالإدارة إلى الكفاية والأمانة والديمقراطية؛ بوضع نظم محكمة للخدمة المدنية والمحاسبة العامة والمسئولية الجماعية وشئون الأفراد...إلخ.
- ضرورة توفير حرية الاختيار للمستهلك.
- ضرورة المحافظة على الحريات المدنية ومنع التمييز.
- ضرورة التعاون مع الدول الأخرى بقصد الحد من أسباب الحرب وإنهاء الحكم الاستعمارى، ورفع مستوى المعيشة بكافة أنحاء العالم.

وبذلك فالمواطنة الاشتراكية تأخذ بفكرة عضوية الدولة باعتبارها كياناً يتكون من وحدات، يشترك كل منها فى الاعتماد على الآخر[٦٥]، وذلك من خلال تحقيق التعاون والتضامن مع المحاسبة والرقابة والإدارة الجيدة للإنتاج؛ لقيام الأكثرية بوظائف الدولة التى تضمحل.

ويدرك المواطنون فى الأنظمة الاشتراكية الأمور المسموح بها والمحظور عليهم فعلها، وتعطى الأهمية الكبرى للقواعد والقوانين والأنظمة الواقعية غير المعلنة لاسيما التى تنظم العلاقة بين الحكومة والمواطنين[٦٦].

وبذلك تكون المواطنة فى المجتمع الاشتراكى هى المواطنة الجماعية، التى تعنى بالمسئولية الجماعية للمواطنين فى تنمية مجتمعهم وتطويره، وهذه التنمية لا تتم إلا

بتطوير أداءات الأفراد وتنميتها فى الإدارة والرقابة، وهى مسئولية جديدة للمواطن بحيث يكون مسئولاً عن تطوير ذاته؛ بهدف تحقيق التطوير للمجتمع، وأن يشعر كل مواطن أنه شريك فى رقى مجتمعه وتقدمه، وبذلك يتساوى كل الأفراد فى أنصبتهم داخل هذه الشراكة مع اختلاف أدوارهم؛ ليصبح الهدف النهائى النهوض بالمجتمع كله.

مما سبق، يمكن للباحثة أن توضح الفارق بين مفهوم المواطنة فى السياق الليبرالى وفى السياق الاشتراكى فى جدول رقم (١)

جدول (١)

المواطنة فى المفهوم الليبرالى وفى المفهوم الاشتراكى

المواطنة فى المفهوم الاشتراكى	المواطنة فى المفهوم الليبرالى
مصلحة الجماعة تعلو على مصلحة الفرد	مصلحة الفرد لاتقل أهمية عن مصلحة الجماعة
ديمقراطية المواطنة تعنى بالعدالة الاجتماعية والمساواة	ديمقراطية المواطنة تعنى بالحرية، خصوصاً حرية التعبير وحرية الممارسة السياسية.
المواطن له حقوق وعليه واجبات بحيث يخدم نفسه فى إطار خدمته للمجموع	المواطن له حقوق وعليه واجبات، بما يساعده على تنمية ذاته، وبما يعبر عن حريته؛ ليستغل مواهبه وقدراته لمصلحته وذلك بالحصول على مكانة أعلى فى المجتمع.
الدولة راعية المواطن ومسئولة عنه	المواطن مسئول عن نفسه وتطوره، وللدولة إتاحة الفرصة للفرد؛ لينمو ويتطور وفق قدراته ومواهبه.

المصدر: إعداد الباحثة

المواطنة ونظرية الطريق الثالث

وصف توني بلير "Blair" الطريق الثالث بوصفه إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية والأمن الاجتماعي في مواجهة المستقبل، وتوفير حد الأمان للفقراء الذين يتطلعون للطريق الثالث بوصفه نموذجاً حديثاً (Modern Model)؛ لتحقيق الرفاهية من خلال تمكين المستضعفين من الفقراء والنساء، ونبذ التبعية وإدماجهم في الحياة(٦٧).

وجاءت سياسة الطريق الثالث للتوفيق بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية وضروريات العدالة الاجتماعية؛ حتى يحل السلام والرخاء بين الجميع باعتبارهم شركاء في مجتمع واحد، وهو ما يمكن تحقيقه إذا تم تحويل جزء يسير من فائض دخل الأثرياء؛ لإشباع حاجة الفقراء الذين لا عائل لهم(٦٨).

وبتمكين الفقراء وتحقيق الأمن الاجتماعي قدم الطريق الثالث نموذجاً للرفاهية، يمثل بنية المواطنة الاجتماعية، والفكرة الأكثر عمومية للطريق الثالث، تقدمه – بشكل خاطئ– بوصفه بديلاً لليسار القديم "Old Left" واليمين الجديد "New Right"، أو بوصفه أحد البدائل الوسيطة بين الاتجاهين، أو بالتركيب الخاطئ للاتجاهين معاً، وليس بوصفه نظرية مستقلة، تعتبر أنسب الطرق لتحقيق الرفاهية والأمن الاجتماعي ودعم المواطنة الاجتماعية(٦٩).

المواطنة في النظريات الاجتماعية

لقد كانت للنظريات الاجتماعية خلال القرن العشرين أهمية كبرى في ترسيخ مفهوم المواطنة، وتختار الباحثة نموذجين من هذه النظريات أحدهما ينتمي لمجموعة نظريات الفعل، والآخر ينتمي إلى مجموعة نظريات البنية، وتتناول الباحثة أراء تالكوت بارسونز (المنتمي للمجموعة الأولى)، وأراء فلاسفة ما بعد الحداثة ورؤيتهم لمواطنة ما بعد الحداثة (المنتمين للمجموعة الثانية)، وترى الباحثة أن لهاتين النظريتين رؤية خاصة للمواطنة تناسب الواقع الحاضر والمستقبلي الذي يعيشه العالم بتحدياته ومتغيراته المتعددة.

المواطنة عند تالكوت بارسونز((١٩٥١) Talcot Parsons)

فى نظريته عن تطور الأنساق الاجتماعية، يرى بارسونز أن أى نسق ليكتب له البقاء ينبغى أن يفى بأربعة متطلبات هى[٧٠]:

وظيفة صيانة النسق والمحافظة عليه : ويشير إلى الحفاظ على الاستقرار والتوازن من خلال الأسرة، والتعليم، والإسهام الثقافى فى التنشئة الاجتماعية والالتزام الثقافى (أى النظام الثقافى فى المجتمع)، وبذلك اقترح المواطنة الثقافية بوصفها تتعلق بتعلم القواعد والقيم المشتركة فى المجتمع الذى يعيش فيه الأفراد، ويشير هذا البعد إلى الوعى بالتراث الثقافى المشترك وتطوير الهوية الذاتية، والعمل فى مجتمع متعدد الثقافات.

وظيفة تحقيق الهدف : ويعبر عن ما هو ضرورى لتشغيل النظام؛ ليصل إلى تحقيق أهدافه التى توصله إلى درجة الإشباع، ويرى أن هذه الوظيفة يؤديها النظام السياسى فى المجتمع وترتبط بالبعد السياسى للمواطنة وأن يكون المواطنون جزءاً من عملية صنع القرار، مع الاهتمام بالمشاركة الرسمية (التصويت) والمشاركة السياسية النشطة على مختلف المستويات (المحلية، والإقليمية، والوطنية...إلخ) كما يشير إلى الحقوق والواجبات السياسية نحو النظام السياسى، ويتضمن معالجة البيروقراطية الحكومية.

وظيفة التكيف : تشير إلى استخدام الموارد النادرة فى البيئة أو النظام الاقتصادى ويرتبط بالبعد الاقتصادى للمواطنة الذى يشير إلى علاقة الفرد واتجاهه نحو العمل والسوق الاستهلاكية، ويتضمن حق العمل والأطر القانونية له داخل شركة أو مؤسسة، فيتم التعامل مع المواطنين بوصفهم عمالاً ومنتجين ومستهلكين.

وظيفة التكامل : يركز على نظام القواعد القانونية والنظام القضائى؛ للمحافظة على وحدة النظام وتماسكه ودرء أى انحراف والتعامل معه مع المحافظة على التواؤم والانسجام بين مكونات النظام الاجتماعى، ومن ثم ترتبط هذه الوظيفة بالبعد الاجتماعى للمواطنة، ويشير إلى العلاقات بين المواطنين بعضهم البعض

والمساهمة الفعالة فى المجتمع ككل، والمشاركة فى تلبية مطالب المجتمع وزيادة أداء الفرد وتعامله مع بيئته وطريقة معيشته، والحالة الصحية والرعاية والراحة للمواطنين مع المحافظه على قيم الولاء والتضامن.

وقد كان تالكوت بارسونز من أوائل من اهتموا بالبعد الاقتصادى للمواطنة بعد أن كان التركيز كله على البعد السياسى والثقافى والاجتماعى، وذلك من خلال ما تناوله فى المستوى الأعلى من الأداءات والمكانات الخاصة بالالتزامات الاقتصادية، وكذلك ما تناوله فى حديثه عن وظيفة التكيف واستخدام الموارد البيئية للتكيف معها.

مواطنة ما بعد الحداثة

يرى جدنز أن ما بعد الحداثة نتاج للحداثة ذاتها؛ أى أن ما بعد الحداثة هى الحداثة فى مرحلتها الأخيرة، ويبدى سكوت لاش((١٩٩٥) Scott Lash) تعاطفه مع هذا المنظور فى مجمله، حيث يرى أن حركة ما بعد الحداثة تنطوى على قلب لنمط تطور الحداثه، القائم على التمايز وزيادة استقلال مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ويظهر أن لاش بعكس جدنز يعتبر أن هذا يمثل تغيراً اجتماعياً حقيقياً، وليس استمراراً لمسيرة الحداثة نحو مستوى جديد، ويرى هارفى " ما بعد الحداثه" تغيراً حقيقياً فى مستوى من مستويات التشكل الاجتماعى، وهذا التغير وليد تطورات جرت على مستوى أعمق فى النسق نفسه، ويعزو هارفى التغيرات الاقتصادية والثقافية إلى كونها استجابة لأزمات الرأسمالية التقليدية، ويرى أن التطورات الحادثة فى عالمنا تجعل منه عالماً تتغير فيه الأشياء بصورة سريعة، وفى الوقت نفسه حطمت وسائل الاتصال الحديثة الحواجز المكانية، وأصبح من المهم للأماكن – وهى المواقع الجغرافية الفعلية – أن تميز نفسها عن غيرها، من أجل أن تكون مكاناً يجذب الاستثمار، فكانت نتيجة هذه العملية هى التفتيت وعدم الأمان والتقلب سريع الزوال فى اقتصاد عالمى مترابط ترابطاً شديداً، يقوم على انتقال رؤوس الأموال[٧١].

ومع عمليات التغير والتطور السريع، والتوسع فى الطبقات الجديدة، نجد قطيعة بين الهوية السياسية والانتماء الوطنى لدى المواطنين، وفى دائرة هذا التصور تنطلق

المواطنة من مبادئ العالمية والاستقلال والمسئولية التى تأسس لمفاهيم الديمقراطية والحق والعدالة الإنسانية. وتتقلص الهوية السياسية فى هذا المدار إلى صورة انتماء مدنى عام خارج دائرة الانتماءات التقليدية الوطنية والقومية، أو إلى أى صيغة انتمائية محددة المعالم، والمواطنة فى هذا المستوى ترتبط بوطن مجرد ينفلت من قيود مجسدة ومحددة للوطن التقليدى، وهى تجرى على مبادئ وقيم وطنية مجردة فى الغالب، وبذلك تم استبدال الهوية السياسية التى ترتبط بمجال ثقافى محدد فى مجتمع محدد، بالهوية المدنية القائمة على مفاهيم مجردة ومبادئ عامة لديمقراطية افتراضية[٧٢].

وترى الباحثة أن ذلك أدى إلى ما يعرف بالمواطنة العالمية، التى تعنى الاعتراف بالمسئولية تجاه الكرة الأرضية، مع فهم ضرورة العمل على مواجهة الظلم وعدم المساواة.

وظهر المواطن العالمى المدرك للعالم الواسع الذى يعيش فيه، مع تنوع القيم والاتجاهات وتفاوتها، والمشارك بفاعلية مع الجاليات المختلفة للدول للوصول إلى التفاهم المشترك[٧٣]. ويؤدى ما سبق إلى المواطنة المستندة إلى المدينة " City-Bassed Citizen"، وفكرة الكوزوموبوليتانية "Cosmopolitanism" وهى تعبر عن مذهب يعتمد الكرة الأرضية كلها موطناً للمواطنين[٧٤].

وظهرت التربية الدولية، وهى ذلك التعليم الذى يطور المعرفة والمهارات والخبرات، ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة والمشاركة فى عالم يتميز بالتعددية الثقافية والمنافسة الاقتصادية الدولية، والتعامل مع طلاب وعلماء من بلدان مختلفة، مع رؤية العالم بوصفه نظامًا به علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية وتقنية متداخلة ومتشابكة عبر الحدود والفواصل بين الأقطار والبلدان[٧٥].

رابعًا: أبعاد المواطنة

تتحدث الأدبيات عن أربع أبعاد للمواطنة، ويقابل كل بعد من هذه الأبعاد هدف أو غرض تعليمى يتحقق فى ضوء تلك الأبعاد، وهو ما يمكن توضيحه فى جدول رقم

(٢)، حيث يوضح الجدول هذه الأبعاد، والأهداف التعليمية لكل بُعد، ويلاحظ أن هذه الأبعاد مرتبطة بالوظائف الأساسية للمواطنة والتى سبق أن أوردتها الباحثة، ولكن بطريقة أكثر إجرائية، بحيث تطبق من خلال أهداف تعليمية واضحة ومحددة .

جدول (٢)

الأهداف والأغراض التعليمية فى ضوء أبعاد المواطنة(٧٦)

م	أبعاد المواطنة	الأهداف والاغراض التعليمية فى ضوء تلك الأبعاد
١	**البعد السياسى / التشريعى** ويشير للحقوق والواجبات السياسية فى مواجهة النظام السياسى.	**الهدف أو الغرض السياسى** • التعرف على النظام السياسى بالمجتمع • اكتساب الاتجاه الديمقراطى فى التعامل • التمرس على مهارات المشاركة
٢	**البعد الاجتماعى** ويشير للعلاقات بين أفراد المجتمع ومتطلبات الولاء والتكامل والتضامن	**الهدف الاجتماعى** التعرف على العلاقات الاجتماعية بالمجتمع التمرس على العلاقات الاجتماعية
٣	**البعد الثقافى** ويشير إلى الوعى بالتراث الثقافى وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده	**الهدف الثقافى** التعرف على التراث الثقافى إتقان المهارات الأساسية، خصوصاً مهارات اللغة (القراءة والكتابة)
٤	**البعد الاقتصادى** ويشير لعلاقة الأفراد بسوق العمل والاستهلاك، ويتضمن حق العمل والحد الأدنى للأجور وموارد الرزق	**الهدف الاقتصادى** • التدرب المهنى اللازم • التمرس على المهارات الاقتصادية (المرتبطة بالوظيفة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية)

المصدر: Ruud Veldhuis, P.8

أما باتريشيا (وزملاؤها) فينظرون إلى المواطنة باعتبارها تتضمن أربعة أبعـــاد هى (البعدالمكانى، البعد الزمنى، البعد الشخصى، البعد الاجتماعى) كماهو موضح فى شكل رقم (٢).

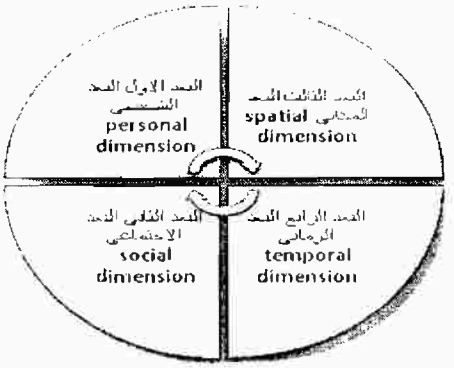

شكل (٢)

المواطنة متعددة الأبعاد[٧٧]

وفيما يلى توضيح لكل بعد من هذه الأبعاد الأربعة :

- **البعد الشخصى**[٧٨] **The Personal dimension**

التفكير المنظم المنطقى.

- الوعى والإدراك مع الإحساس بالقضايا الثقافية المختلفة.
- معرفة المسئوليات، والتعاون فى حل الصراع، ونبذ العنف، وحل المشكلات.
- الإدارة الجدية لحماية البيئة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمشاركة فى الحياة العامة.

وبذلك يهتم هذا البعد بالاندماج فى الحياة العامة، والتعرف على القيم والأخلاقيات المدنية السليمة، وبذلك فإن من الصعب أن يتم تضمين هذا البعد فـــى مقـــرر خـــاص للمواطنة أو فصول للتربية المدنية، ولكن ينبغى أن يتم تضمينها فى المناخ الكلـــى أو المناخ الاجتماعى للمدرسة، لتكون فى أولويات الأهداف التعليمية، ولذلك يـــتم التأكيـــد

على دور المدارس والمؤسسات التربوية فى تنمية المواطنة متعددة الأبعاد، وتشارك كل المنظمات الاجتماعية فى تعزيز قدرة المدرس على تنمية ممارسة المواطنة والاندماج فى الحياة العامة.

- **البعد الاجتماعى**[٧٩] **The Social dimension**

فالمواطنة متضمنة بشكل أساسى وجوهرى فى النشاط الاجتماعى، الذى يتضمن العلاقات بين الأفراد الذين يعيشون ويعملون معاً فى الأغراض المدنية، بحيث يكون لدى هؤلاء الأفراد القدرة على المشاركة فى المناقشات والجدل العام، مع القدرة على التعامل مع المشكلات والقضايا التى تواجههم، والتعامل باحترام مع الأفراد المختلفين عنهم فى الأفكار والقيم.

والتضمين الاجتماعى عنصر مهم فى المواطنة أو فى بُعدها الاجتماعى الذى يتضمن عناصر عدة، فالمجال السياسى والقضايا السياسية والانتخابات والأحزاب مجرد عنصر فى البُعد الاجتماعى للمواطنة، فضلا عن المشاركة فيما يمكن وصفه بالمجتمع المدنى.

وبذلك فالتربية والتعليم للمواطنة فى بُعدها الاجتماعى تتجنب التعريف الضيق للمواطن الصالح (Good Citizen) بوصفه خادماً مطيعاً للدولة ودوره سلبى فى اتخاذ القرار، ومن خلال هذه الرؤية الضيقة يتم تخطيط البرامج التعليمية التى تنظر للطلاب بوصفهم متعلمين سلبيين ليس لهم الحق فى المشاركة الفعالة فى الحياة المدنية أو على الأقل المدرسية، على العكس فى المواطنة متعددة الأبعاد التى تؤكد على أهمية الالتزام بالمشاركة فى الحياة العامة، فى الميادين الحكومية الرسمية وغير الحكومية. ويرى باركر (Parker) أهمية المشاركة الديمقراطية للطلاب بالانضمام المباشر فى الحياة العامة من خلال تهيئة الفرصة لهم لممارسة المشاركة الفعالة، من خلال مواقف تعليمية، مع تبنى أنشطة سياسية/اجتماعية مباشرة مثل الانضمام فى الحملات السياسية، والمشروعات المجتمعية وإلخدمة التطوعية مع الدراسة المجتمعية خلال فترة الامتياز (Internship)[٨٠] - فترة الامتياز Internship هى فترة يقضيها

الطالب/الجامعى أو الطالب/المعلم فى حالة كليات التربية فى معايشة الواقع الفعلى الذى سيعمل خلاله بكل عناصره، معايشة كاملة – ليتم بموجبها إعطاء رخصة بمزاولة المهنة ، ويحدث ذلك فى الولايات المتحدة إذ تمثل خدمة المجتمع أحد متطلبات التخرج، وذلك ما يمكن أن يُطلق عليه خدمة التعلم (Learning Service) باعتباره نموذجاً للبعد الاجتماعى للمواطنة.

– البعد المكانى[٨١] The spatial dimension

ينظر المواطنون لأنفسهم ولذواتهم فى القرن (٢١) فى إطار توافقهم مع مجتمعات متعددة (محلية، قطرية، قومية، ومتعددة القوميات)، وذلك نتيجة منطقية للتقدم التكنولوجى فى الاتصالات والتجارة الحرة... وغيرها.

ففى الوقت الذى سيصبح فيه العالم أكثر استقلالية سيزيد إحساس الأفراد بالهوية وسيبقى جذور للمحلية والشخصية من خلال مصطلحى الأمة والثقافة. وفى البعد المكانى يتم التعامل مع السمات الشخصية للأمم وإن تناقضت مع الحياة الحديثة وثقافة القرن (٢١).

وبذلك فالمواطنة متعددة الأبعاد تتطلب من المواطنين أن يكون لديهم القدرة على الحياة والعمل من خلال سلسلة من العمليات تبدأ من المحلية إلى العالمية.

وفى المستوى الأساسى ينبغى أن تسعى التربية للمواطنة إلى تأصيل ما يسميه هارفى (Harvy) بالإدراك الواعى بحيث يكون لدى الفرد رؤية خاصة للعالم والتى تتحول إلى شكل من أشكال المشاركة، تؤثر فى قراراته مع احترامه لرؤى الآخرين، وفى المستوى المتقدم من تربية المواطنة وتعليمها أن يدرك تعايش الثقافات مع بعضها البعض.

وبذلك فالتعليم للمواطنة يتضمن تعامل المدرس مع مصطلح التنوع والتعدد، مع إعطاء الطلاب الفرصة لأخذ الخبرة خارج حدود مدارسهم؛ ليتعرفوا من خلال البرامج التعليمية على كيفية التعامل مع الحدود المحلية والقطرية والقومية مع استخدام

التكنولوجيا مثل ذلك البريد الإلكتروني والتليفون، والفيديو، مع الزيارات الخارجية واستخدام الإنترنت (الأقل تكلفة)، ومعرفة الثقافات والهويات المتعددة، مع معرفة التاريخ والذى يتضح من خلاله تداخل الثقافات وتفاعلها والاتصال فيما بينهم، والتعامل مع الطلاب فى المدارس على أساس من الفهم العالمى والتعاون وتنمية رؤية الطلاب لأنفسهم من خلال رؤيتهم للآخر فى المجتمعات المتنوعة، ويشير **مفهوم التنوع** diversity إلى أهمية أن تتاح الفرصة التعليمية المميزة لمجموعات مختلفة من الطلاب – والتى تختلف عن تلك المجموعات التى تمثل الأغلبية فى مجتمع المدرسة- ليتم دراسة طرق خاصة للتعامل مع هذه المجموعات وتطبيقها؛ لتحقيق تعلم أفضل لهم ولتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال استراتيجيات متعددة منها إستراتيجية التعليم بين الجماعات، والتجريب المختبرى، وإستراتيجية العرض الذاتى، وإستراتيجية التغذية المرتدة والخرائط المعرفية المنظمة واستراتيجيات للتفاعلات الإنسانية والتعليم داخل الجماعة والتعليم للثقافات المتعددة وإستراتيجية التعليم التجريبى وأخيرا إستراتيجية التدريب العالمى وعبر الثقافى وذلك بتحديد صور التنوع {التنوع الاجتماعى والثقافى، والتنوع وعدالة الجنس، والتنوع والطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة}[٨٢].

- البعد الزمنى[٨٣] The Temporal dimension

فى هذا البعد يحفز المواطنون ويشجعون على التعامل مع التحديات المعاصرة، وألا يستغرقوا فى الحاضر مع فقدان الرؤية الصحيحة للماضى والمستقبل.

ويؤكد الأنثربولوجيون على أهمية رؤية العالم من خلال المنظور الثقافى المحدد، وملاحظة سرعة التغير الذى يطرأ عليه؛ لتتضح رؤية الأحداث الحاضرة للتعايش معها.

وعلى الجانب الآخر، جاء مفهوم الوقت بوصفه جزءاً من عملية تنمية عقلية وثقافية، فينبغى أن يعى الطلاب الأفكار المتعلقة بالوقت والزمن من خلال خبرات سابقة، فالمواطنون فى حاجة لمعرفة تاريخ عالمهم مع الإحساس بالجذرية والتواصل، والتعمق فى إدراكه؛ ليكون ذلك أساساً لممارستهم الحاضرة.

فوعى المواطنين بأفعالهم الحالية وقراراتهم فى التعامل مع التحديات المعاصرة سيؤثر بشكل إيجابى فى مستقبلهم ويؤكد على ذلك لونجستريت (Longstreet) وهو أحد المؤيدين للمنهج المرتكز على المستقبل والمدافعين عنه.

فالمواطنة متعددة الأبعاد تتطلب فهم الحاضر وتحدياته مع وضعه فى سياق كلى مع الماضى والمستقبل، بحيث يكون منهج تربية مواطنة متحرر قدر الإمكان من الشكل الوقتى المحدد؛ ليتم تنظيم المعارف على ضوء إدراك الحاضر من خلال الماضى والمستقبل، وذلك بتشجيع الطلاب فى الفصل على التفكير فى المستقبل وتحليل الماضى فى علاقتهما بالقضايا المعاصرة وذلك من خلال خبرة التدريس والمناقشة.

وتتضمن المواطنة ثلاثة عناصر مرتبطة بالأبعاد السابقة، وهى: المدنية والسياسية والاجتماعية[٨٤].

- فالعنصر المدنى للمواطنة يعى بفهم الحرية الفردية (حرية الأشخاص) والحق فى العدالة.
- والعنصر السياسى يشير إلى الحق فى المشاركة فى تقييم القوى السياسية باعتباره عضواً فى هيكل السلطة السياسية أو مرشحاً لعضوية هذا الهيكل.
- والعنصر الاجتماعى يشير إلى المدى الواسع للحق فى الرفاهية الاقتصادية فى حدها الأدنى الضرورى والحق فى المشاركة فى الميراث الاجتماعى ككل.

والمستويات أو الثلاثة عناصر السابقة تُشكل أساساً لما يتضمنه التعليم الفعال للمواطنة والذى يتضمن وفقاً لتقرير مارشال (T.H.Marshall) ثلاثة جوانب تتفاعل مع بعضها البعض كما يلى[٨٥]:

- **المسئولية الاجتماعية والأخلاقية:** حيث يتعلم الطلاب الاعتماد على النفس والثقة فى ذواتهم وكذلك السلوكيات الأخلاقية والاجتماعية سواء أكان داخل الفصل أم خارجه، حيث إن التطور والنمو الشخصى – كما ورد فى البعد الشخصى للمواطنة – أساس المواطنة الفعالة.

- **الارتباط المجتمعى**: حيث يتعلم الطلاب المشاركة الإيجابية فى المجتمع وارتباطهم واهتمامهم بأنشطته والبيئة المحيطة، كما يتضمن الخدمة الاجتماعية وتنمية المهارات الاجتماعية الأساسية.
- **محو الأمية السياسية**: ليتعلم الطلاب التأثير والإسهام فى الحياة العامة من خلال ما يمتلكونه من معارف ومهارات وقيم، فمصطلح الحياة العامة (Public Life) مصطلح أوسع بكثير من مجرد المعرفة السياسية، فيتسع ليشمل المعرفة واتخاذ القرارات تجاه المشكلات والصراعات السياسية والاجتماعية، والمهارات والتوقعات المستقبلية للطلاب لوظيفتهم ومهنتهم، مما يتطلب معرفتهم بالمشكلات المحلية والقومية والعالمية ومهارات التعامل مع تلك المشكلات.

مما سبق تتضح العلاقة التى تربط كل من أبعاد المواطنة بالتعليم والتربية للمواطنة من حيث أساليب التعليم وسياساته أو مناهجه وأهدافه أو المعارف والمهارات والقيم التى يتبناها فى إعداده للمواطنين.

مما سبق يتضح أن للمواطنة أصولاً نظرية؛ تستمد منها معناها وجدواها فى الحاضر والمستقبل، ولها أبعاد ينبغى أحداث التكامل بينها وعدم الاقتصار على بعد دون الأبعاد الأخرى؛ مما يشوه معنى المواطنة ومضمونها الحقيقى؛ ليؤثر ذلك بالسلب على معنى المواطن وكيفية إعداده للمواطنة الفعالة.

وفى الفصل التالى، تحاول الباحثة أن تفض الاشتباك بين مفهوم المواطنة وغيره من المصطلحات القانونية والسياسية والاجتماعية، التى ربما تشتبك معه ليتضمنها مفهوم المواطنة أو تتضمنه.

المراجع

١ - سامى ذبيان، وآخرون: **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠، ص٤٣٣.

٢ - وجيه كوثرانى: **المواطنة (المفهوم والمسار التاريخى)**، مجلة التسامح، العدد(١٥)، السنة الرابعة، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص٤٨.

٣ - احمد ذكى بدوى، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة البنات، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص٦٠.

٤ - المرجع السابق نفسه.

5- Jean Tour nor: **Citizenship**, In: Adam Kurper & Jessila Kurper: **The Social Science Encyclopedia,** Second Edition, Routledge, London & New York, 1996, P85-86.

6-Bamboo Web : **Citizenship**, http://www.bambooweb.com/articles

7 -Bryony Hoskins: **Draft Frame Work Indicators On Active Citizenship,** Paper Presents The Context Of The Research Project (Active Citizenship For Democracy), European Commission, Center For Researeh Life Long Learning, 31st July2006, P.2.

٨ - وليم سليمان قلادة، وآخرون: **المواطنة**، مرجع سابق، ص٥.

٩ - عبد السلام نوير: **المعلمون والسياسة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٥

10- Bernard Crick: **Essay on Citizenship,** Continuum, London, and New York, 2000, P.P.98-99.

11- Ruud Veldhuis: **Education For Democratic Citizenship**, Paper Presented at The Seminar on Basic Concept and Core Competencies, Strasboury, France, December, 1997, P.5.

12- Ibid. P.6.

13- Hermann Josef, And Ruud Veldhuis: **Indicators on Active Citizenship for Democracy (The Social, and Economic Domain),** Paper Presented on The Council of Europe for The Crell-Network on Active Citizenship for Democracy at The European Commission's Joint Research Center in Ispra, Italy, August 2006, P.2..

14- Scottish Consumer Council: **Scottish Consumer Council Briefing (Consumer Education in Scotland)**, Consumer Council, **Scotland**, 2003, P.4.

15- Bernard Crick: **Essay on Citizenship**, Op.Cit, P.98.

[١٦]- على أسعد فضة: **التجليات الإنسانية فى مفهوم المواطنة**، مجلة التسامح، العدد١٥، السنة الرابعة، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

[17]- T.W.Moore: **Educational Theory an Introduction**, Routledge & Kegan Paul, London & Boston. 1974, p.27.

[١٨]- على أسعد فضة: مرجع سابق، ص١٣٤.

[١٩]- هشام محمد البدرى: **انعكاسات تبنى سياسات ليبرالية على منظومة القانون العام التشريعية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٦٦.

[٢٠]- على أسعد فضة: مرجع سابق، ص١٣٤.

[٢١]- المرجع السابق نفسه.

[٢٢]- هشام محمد البدرى: مرجع سابق، ص.ص.٦٦-٦٧.

[23]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: **Iudicators On Active Citizenship For Democracy**, Op.Cit., P.3

[٢٤]- وجيه كوثرانى: **المواطنة (المفهوم والمسار التاريخى)**، مجلة التسامح، العدد١٥، السنة الرابعة، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص.ص.٤٢-٤٣.

[25]- Bernard Crick: Op.Cit., P.97

[٢٦]- لمزيد من الإيضاح أنظر:

- Bernard Crick: Op.Cit., P.98

[٢٧]- على أسعد فضة: **التجليات الإنسانية فى مفهوم المواطنة**، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٢٨]- لمزيد من التفصيل أنظر المرجع الآتى:

- ا.م.جود: **النظرية السياسية الحديثة**، ترجمة عبد الرحمن صدقى أبو طالب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص. ص.٨-٩.

[٢٩]- المرجع السابق نفسه

[٣٠]- المرجع السابق نفسه.

[٣١]- المرجع السابق نفسه، ص.ص١، ١١.

[32]- Bertrand Russell: **History of Western Philosophy** (and Its Connection with Political and Social Circumstance from the Earliest Times to the Present Day), UNWIN Brothers Limited Working, London, Second edition, 1997, P.P.770-771.

[٣٣]- ا.م.جود: **النظرية السياسية الحديثة**، ترجمة عبد الرحمن صدقى أبو طالب ، مرجع سابق، ص١٦.

[٣٤]- المرجع السابق نفسه.

[٣٥]- المرجع السابق نفسه، ص٢٢.

[٣٦]- مرت أوروبا منذ القرن السابع عشر إلى بدايات القرن التاسع عشر بمرحلة فكرية خصبة عرفت بعصر التنوير، واتسم بشيوع الدعوة إلى استعمال العقل والانطلاق منه لمحاكاة الأوضاع القائمة، على جميع الأصعدة الفكرية والاجتماعية، والسياسية، ولقد دعا فلاسفة عصر التنوير ومفكروه إلى نبذ المجتمع الاقطاعى القديم وإرساء مجتمع جديد بدلاً منه، تكون فيه حرية الإنسان وكرامته وحقه فى التعبير والعمل حقوقاً أساسية، لمزيد من الإيضاح، أنظر المرجع الآتى:

- إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوب، عالم المعرفة، العدد٢٤٤، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٦٥.

[٣٧]- المرجع السابق نفسه، ص١١.

[٣٨]- المرجع السابق نفسه، ص١٢.

[39]- Carlos Alberto Torres: **Education, Social Class, and Dual Citizenship,** in: Carl A.Grant & Joy L.Lei: **Global Constructions of Multi Cultural Education (Theories and Realities)**, Lawrence Erlbaum Associates, London, 2001, P.P.337-338.

[٤٠]- إيمانويل كانت (١٧٢٤-١٨٠٤) تقوم فلسفته على موقف تصورى للذات الترانسندنتالية- والترانسيندنتالى "Transcendental" تعبر عن الصور والمبادئ العقلية والصور الأولية العقلية التى تحكم التجربة وتنظمها – باعتبارها مبدءاً منظماً- وهى التى تخلق المضمون العقلى أى الذى يمكن إدراكه بالعقل للعالم وهذا المضمون يختزل فى النهاية إلى عدد من العلاقات لمزيد من الإيضاح، انظر:

- ا.م.بوشنسكى: الفلسفة المعاصرة فى أوروبا، ترجمة عزت عونى، عالم المعرفة، العدد١٦٥، الكويت، سبتمبر١٩٩٢.

[٤١]- تصور هيجيل لحقيقة الوجودية على أنها نمو جدلى للعقل المطلق الذى يصل دائماً إلى تركيبات جديدة ابتداء من مفهومى القضية ونقيضها، وفلسفة هيجيل تقدم مذهباً عقلياً شاملاً، أنظر:

- ا.م.بوشنسكى: مرجع سابق، ص٣٠.

[42]- Carlos Albetro Torres: Op.Cit. P.338.

[٤٣]- محمد عبد السلام عويضة: **الطريق الثالث (للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف)**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٠٤.

[٤٤]- إيان كريب: مرجع سابق، ص١٢.

[٤٥]- عدلى على أبو طاحون: **فى النظريات الاجتماعية المعاصرة**، المكتب الجامعى الحديث، الأزاريطة (الإسكندرية)، د.ت، ص.ص٨٢-٨٦.

[٤٦]- إيان كريب: مرجع سابق، ص٢٦٥.

[٤٧]- معن زيادة: **معالم على طريق تحديث الفكر العربى**، عالم المعرفة، العدد١١٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، الكويت، ١٩٨٧، ص٦٨.

[٤٨]- المرجع السابق، ص.ص٧٠-٨٤.

[٤٩]- عمر كوش: **مفهوم العقل (النشأة، الميتافيزيقا، الواقع)** ، مجلة التسامح، العدد١٥، السنة الرابعة، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص.ص٢٥٢-٢٥٣.

[٥٠]- أحمد زايد، وعروس الزبير: **النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)** ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٧.

[٥١]- المرجع السابق، ص٤٨.

[٥٢]- معن زيادة: مرجع سابق، ص٨٥.

[٥٣]- اللجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو: **تاريخ البشرية (التطور العلمى والثقافى فى القرن العشرين)**، الجزء الثانى، المجلد السادس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢، ص.ص.٤-٥.

[٥٤]- محمد عبد السلام عويضة: مرجع سابق، ص.ص١٦٧-١٦٨.

[٥٥]- هشام محمد البدرى: **انعكاسات تبنى سياسات ليبرالية على منظومة القانون العام التشريعية**، مرجع سابق، ص٨.

[٥٦]- اللجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو: مرجع سابق، ص١٠.

[٥٧]- صالح حسن سميع: **أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى (دراسة علمية موثقة)**، الزهـــراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص.ص٣٠-٣١.

[٥٨]- اللجنة الدولية بإشراف منظمة اليونسكو: مرجع سابق، ص١٦.

[٥٩]- صالح حسن سميع: مرجع سابق، ص.ص٢٤، ٣٠-٣١.

[٦٠]- هارى و.ليدلز: **الحركات الاشتراكية** ، ترجمة محمد ماهر نور، سلـــسلة مـــن الفكـــر الـــسياسى والاشتراكى، الجزء الثانى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المـــصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، ص١١٧٩.

[٦١]- ر بورون، و ف.بوريليو: **المعجم النقدى لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعيـــة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص.٣٣.

[٦٢]- كارل ماركس، وفردريك أنجلس: **بيان الحزب الشيوعى**، ترجمة دار التقدم دار التقدم، موســـكو، ١٩٦٨، ص.ص١٨، ٨٦.

[٦٣]- ف. ا.لينين: **الدولة والثورة**، ترجمة دار التقدم، **دار التقدم**، موسكو، ١٩٧٠، ص٢١ ،٢٩-٣٠.

[٦٤]- هارى.و.ليدلز: مرجع سابق، ص١٠١١-١٠١٣.

[٦٥]- ا.م.جود: مرجع سابق، ص.ص٦٥-٦٦.

[٦٦]- مبليوفان د.جيلاس: **الطبقة الجديدة** (مواقف من الفكر المعاصر)، ترجمـــة قـــدرى قلعجـــى، دار الكاتب العربى للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، د.ت، ص٩٩.

[67]- Ruth Lister: **Work For Those Who Can, Security For Those Who Cannot, a Third Way In Soeial Seeurity Reform Of Fraetured Social Citizenship**, In: Rosalind Edwards & Judith Glover: **Risk and Citizenship**, RoutLedge, London & New York, 2001, P.P.100-101.

[٦٨]- محمد عبد السلام عويضة : مرجع سابق، ص٣٣١.

[69]- Ruth Lister: Op.Cit., P.96.

[70]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Op.Cit., P.P. 4-5.

[٧١]- إيان كريب: مرجع سابق، ص٧٣.

[٧٢]- على أسعد فضة: مرجع سابق، ص.ص١٤٠-١٤٢.

[73]- Oxfam: What's Global Citizenship, http://www.oxfam.org.uk/coolplanet/globciti/whatis.html

[74]- Nick Stevenson: **Cultural Citizenship**, Open University Press, England, 2003, P.127.

[75]- Merry Merryfield: **Teacher Education in Global and International Education**, ERIC, ED384601, 1995, http://ericoe.net/ed/cd384601.html.p.p.1-4.

[76]- Ruud Veldhuis: Op.Cit, P.8.

[77]- Particia Kubow & Other: **Multidimensional Citizenship (Educational Policy for 21st Century)**, in: John Cogan & Ray Derricott: **Citizenship for 21st Century**, Kogan page, London, 1998, P.117.

[78]- Ibid., P.P.117-119.

[79]- Ibid., P.P.120-121.

[٨٠]- لمزيد من الإيضاح: أنظر المراجع الآتية:

- Coe Professional Internship: **Final Internship**, 2000, http://www.coedu.usf.pathfinder.html
- Coe Professional Internship: **Internship Building**, http://www.asu.edu/coe/pfe/intership.html.

[81]- Patricia Kubow & Other: Op.Cit., P.P.119-120.

[٨٢]- وللمزيد من التفاصيل راجع المراجع الآتية:

- David Corson: **Changing Education For Diversity**, Open University Press, Buckingham, 1998
- Marian Adams & Others: **Teaching For Diversity & Social Justice**, Routledge, London & New York, 1997

[83]- Ibid. P.P.123-124.

[84]- Ann-Marie Brandon: **Citizenship (What Does It Mean To Be A Good Citizen)**, In: Justin Dillon & Meg Maguire: **Becoming A Teacher**, Open University Press, Buckingham & Philadelphia, Second Edition, 2001, P.229.

[85]- John Potter: **Active Citizenship in School**, Koganpage, London, Stylus Publishing, USA, 2000, P.15.

الفصل الثانى

مفهوم المواطنة فى علاقته ببعض المفاهيم السياسية والاجتماعية

ويتضمن الآتى:

أولاً: مفهوم المواطنة وبعض المفاهيم المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً

- المواطنة والهوية والقومية.
- المواطنة والجنسية والوطنية.
- المواطنة والدستور.

ثانياً: مفهوم المواطنة الفعالة وبعض المفاهيم المتضمنة فيه:

- مفهوم المشاركة.
- مفهوم المجتمع المدنى.
- مفهوم المسئولية الاجتماعية.
- مفهوما الحقوق والالتزامات.

الفصل الثانى

مفهوم المواطنة فى علاقته ببعض المفاهيم السياسية والاجتماعية

تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل إكمال ما بدأته فى الفصل السابق بالتأصيل النظرى لمفهوم المواطنة، وذلك لفك الاشتباك بين مفهوم المواطنة والمفاهيم السياسية والاجتماعية المرتبطة به أو المُتضمن فيها أو المتضمنة فيه. وذلك كما يلى:

أولاً: مفهوم المواطنة وبعض المفاهيم المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً:

فهناك العديد من المصطلحات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفهوم المواطنة، وتمثل مراحل مهمة للوصول للمواطنة الفعالة.

المواطنة والهوية والقومية

يرتبط مفهوم المواطنة بقدرة أفراد المجتمع على رؤية أنفسهم ورؤيتهم للآخر، ورؤية الآخر لهم، أى العلاقة بين الذات والآخر[١]، حيث إن الإحساس بالتضامن المرتبط بالمواطنة يقوم على أساس رسم الحد الفاصل بين الأنا والآخر، ويرى البعض أن مفهوم الذات يرتبط بمفهوم الهوية (Identity) وأهمية تحديدها فى مواجهة الأنا بالآخر؛ لتحديد الموقف من الآخر[٢].

وعلىّ ذلك فلتحديد المواطنة ينبغى أن يتم تحديد هوية الفرد أولاً، وعلى أساسها يمكن تحديد حقوقه وواجباته، ليشارك بفاعلية فى المجتمع الذى ينتمى إليه، ويدافع عن هويته ويكون مسئولاً عن نفسه وعن المجتمع والدولة التى ينتمى إليها وينتسب لها.

فيبدأ الطفل منذ سنوات عمره الأولى فى السؤال عن نفسه ثم عن دوره فى الحياة وخصوصاً عندما يقابل الآخر، وفى مرحلة المراهقة يتساءل عن القيم التى ينبغى أن يعتنقها ويتعرف على استعداداته ويستعد لممارسة حياته فى ظل التزاماته المحددة وحقوقه ومسئولياته؛ ليبدأ أولى خطواته تجاه المواطنة الفعالة(٣).

يمثل إحساس الأفراد بالهوية جذورًا للمحلية والشخصية، وذلك من خلال مصطلحى الأمة والثقافة، ولذلك كانت إحدى عمليات التحديث فى العلوم الاجتماعية فى الخمسينيات دعم المشاركة فى الثقافة المحلية والإقليمية والعالمية، من خلال تحليل الأخلاقيات والأعراق والأديان؛ لتظهر إلى الوجود مواطنة محلية تتدرج حتى تصل لمواطنة عالمية(٤).

ومن الذين اهتموا بالبحث عن الهوية وليم بلوم "William bloom" الذى لجأ إلى مدخل نفسى عرفه "**بنظرية التوحد**"، فقد لاحظ أن البشر يشتركون فى غرض أساسى وهو بحثهم باستمرار عن هويتهم وحمايتها والدفاع عنها، وأنهم من خلال توحدهم يرتبطون معاً فى عدد من السمات النفسية المتشابهة؛ للحفاظ على هويتهم وتقويتها. وبذلك حدد بلوم الهوية القومية من خلال أسلوب التوحد الاجتماعى " Social Identification"(٥)، الذى ينتج عنه إدراكا ذاتياً وتعريفاً ذاتياً للفرد وجماعته، مما يساعد على عملية التمثيل الفردى فى تحديد الخصائص المميزة داخل الجماعة أو نمطية الجماعة(٦).

وعلى ذلك تتعدد أنواع الهوية لتعبر عن خصائصها، ويمكن تصنيفها كما يلى:

١) **الهوية الشخصية "Personal Indentity"**

تجيب عن التساؤل حول كينونة الفرد (من أنا؟) ووطنه وجنسيته (أين ولد؟) وديانته ثم تتدرج لتشمل قيمه ومبادئه، وتتداخل مع مفهوم الجنسية وسيتم تناوله بالتحليل فى ثنايا الفصل الحالى(٧).

٢) **الهوية المحلية "Local Indentity"**

تتشكل مقومات الهوية المحلية بواسطة التعليم، وتتضمن اللغة والأدبيات، والأعراف، والعادات، والوعى والإحساس(٨)، وهناك اعتقاد بأن الهوية تتألف

من جناحين: التراث والتفاعل الحضارى، وتقوم العملية التعليمية بنقل القيم الثقافية الوطنية والعالمية، وتمثل المعارف والتقدم التكنولوجى، بما يتعدى اللحظة الآنية ويستشرف المستقبل، ويتأتى ذلك بالاهتمام باللغة الوطنية وهى لسان الوطن وشخصيته وأداة نقل المعرفة فيه، وبذلك ينبغى أن يكون الإنسان محور التعليم - وخصوصاً التعليم العالى- لتنميته تكنولوجياً وسياسياً وثقافياً، ويكون التخطيط لذلك مرناً، لا يجعل التحديث سبيلاً إلى تشويه الشخصية الثقافية للمواطن؛ بالانطلاق من واقع هذا المواطن وأفكاره وعاداته وتقاليده، أى الانطلاق من داخل أعماق المواطن، والسيطرة عليه من خارجه[٩]، كما يتم تشجيع الطلاب على الاستقلالية بالاستناد إلى وطنيتهم المرتكزة على الاهتمام الوافر بالمجتمع ككل[١٠].

٣) الهوية القومية "National Identity"

لتحديد ماهية الهوية القومية ينبغى التعرف على مصطلح القومية (Nationalism)، فالقومية تيار فكرى ومعتقدى وأيديولوجى يمجد الأمة فى ماضيها وصفاتها وطموحاتها، ويتم ذلك أحيانا على حساب باقى الأمم، ويصل الأمر فى أحيان أخرى إلى حد احتكارها، وفى ذلك يكتسب الواقع القومى قيمة تفوق كل القيم الأخرى[١١].

ويمكن تعريف القومية كذلك بأنها تحول شعور لا موضوعى غامض بالقرابة الشعبية إلى شكل من الوعى السياسى الأكثر وضوحاً أو إلى أيديولوجية تعتبر الوطن هو القيمة الاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوى على الشعور بالمصير والأهداف والمسئوليات المشتركة بين جميع المواطنين[١٢].

كما تم تعريفها على أنها عقيدة سياسية (PoliticalCreed) تعنى بتماسك المجتمعات الحديثة وتستمد مشروعيتها بمناداتها بالاستقلالية، وتتضمن ولاء الغالبية من الأفراد للأمة التى وجدت فيها أو اختارتها برغبتها[١٣].

ويمكن تعريفها كذلك على أنها اعتقاد كل أمة بأن لها حقوقًا وواجبات؛ كى تُشرع بوصفها دولة واحدة[١٤].

ومهما اختلفت التعريفات وتنوعت فإنها جميعاً تتفق فى أن القومية تطبق على أمة من الأمم، لأفرادها ولاء وانتماء مشترك، يتحدد فى إطار الشعور، بتوحد المصير مع أهداف مشتركة ومسئوليات واحدة.

والأمة (Nation) يمكن تعريفها بالإشارة إلى مجموعة من الأفراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة من جراء قدر من الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافى والارتباط بمكان بذاته[١٥].

وبذلك يختلف مصطلح الأمة (Nation) التى تحدد من خلالها القوميات عن مصطلح الدولة (State) التى فى ضوئها تتحدد المواطنة، فالدولة (State) ترتبط بالوجود الشرعى والسياسى مع سلطة حكومية تحقق السيادة[١٦]، بينما الأمة تتحقق تلقائياً؛ نتيجة للاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافى.

وبذلك ترى الباحثة أن كل أمة قومية لا تحدد بالضرورة بدولة واحدة، حيث إن كثيراً من الدول الحديثة تكون متعددة القوميات، وتتضمن عدد من الثقافات المختلفة داخل إطار الدولة الواحدة، ولا يجمع هذه الثقافات تاريخ مشترك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وخير مثال على ذلك ما حدث بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إذ صارت القوميات الإثنية التابعة له دول مستقلة ذات سيادة، استطاعت فى وقت قصير تنظيم شئون حياتها لتعبر كل أمة عن دولة قومية مستقلة.

وهناك فرق بين القومية المدنية والقومية الأخلاقية، فيفرق ميشيل ايجينتيف (Michel Igantieff) بينهما على أساس أن القومية المدنية ديمقراطية فى صفاتها، تتخيل الأمة باعتبارها مجتمعًا متكافئًا، ومواطنين لهم حقوق الميلاد. وترتبط القومية المدنية بالقيم السياسية والممارسات القيمية، وعلى العكس تتخذ القومية الأخلاقية الهوية القومية مرتكزاً لها (بوصفه مرتكزًا أخلاقيًا) أكثر منه مواطنة أو قانون، وبينما تكون القومية المدنية عقلانية أو مرنة وتتسم بالخصوصية، وغنية بالأخلاقيات والمعنويات، ترتبط القومية الأخلاقية باللاعقلانية، والتعصب[١٧] والفاشية[١٨]؛ لارتباطها بالقوميات داخلها.

تعبر الشخصية القومية التى ترتكز عليها الهوية القومية عن السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما، تتسم بثبات نسبى، ويمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم، ودراسة هذه الشخصية القومية تتطلب الإجابة على تساؤلات خاصة بالكيفية التى توجد عليها الذات، وصور الذات من خلال نفسها وصورتها بمرآة الآخر، ليكون السلوك القومى حصيلة تفاعل الشخصية القومية مع موقف معين، وذلك من خلال أربع مشكلات رئيسية هى(١٩):

أ- **مشكلة الأصالة:** وهى مشكلة تحديد الهوية أو تعريف الذات، وفى مواجهة الأنا يوجد الآخر الذى يمكن رؤية الذات من خلاله، ولذلك ينبغى تحديد موقف الذات من الآخر.

ب- **مشكلة الاستمرارية:** وتعنى العلاقة بالماضى، ومعرفة الدلالات والمعانى التى يتم إعطاؤها للتاريخ والماضى؛ لتعطى الذات اتساقاً وتمنحها الثقة فى المستقبل.

ج- **مشكلة المنهج الفكرى العام:** وهى قضية التفرد والعمومية بمعناها الواسع، وممارسة التفكير فى علاقة العقل القومى بالعقل العالمى.

د- **مشكلة أدوات التعبير:** للتعبير عن مرحلة التطور الراهنة.

ويؤكد David miller فى فلسفته الحديثة أن الاتصال بين الأفراد يتم من خلال ثمانية مصطلحات هى كالآتى(٢٠):

١) **الهوية القومية:** وهى ربما تكون جزءًا أو مقومًا أساسيًا للهوية الشخصية، فالهوية الشخصية فى حاجة إلى تحديد الهوية القومية.

٢) **الأمم:** وهى مجتمعات أخلاقية تلزم من يولد بالتزامات وتوقعات عرقية مميزة.

٣) **المجتمعات القومية:** وهى تتشكل أو تنشأ بالمعتقد، والجنسية، وتتحقق عندما يؤمن أعضاء المجتمع بوجود هذا المعتقد وتأثيره، بالإضافة إلى أى خاصية أو سمة شائعة أو سائدة مثل العرق أو اللغة.

ويوافق ديفيد ميللر (David miller) رأى بندكت أندرسون (Benedict Anderson) فى المناداة بأن الأمم تخيلية، تحددها أفعال الأفراد ومعتقداتهم التقليدية، وبذلك فإن الأمم تتميز بالآتى[٢١]:

أ- أعضاء أى أمة يشتركون فى سمات تميزهم عن غيرهم، وهذه السمات ربما تكون متنوعة، تمثل خصائص للأمة، وتتضمن السمات الثقافية.

ب- تندمج الأمم فيما يسمى التواصل التاريخى، فالجذور والالتزامات تمثل طرقاً لاستمرار الأمم وعدم زوالها بسرعة.

ج- تتصف الأمم بالخصوصية الجغرافية للمكان.

د- الأمم تنشط فى القيام ببعض الأفعال المشتركة واتخاذ القرارات... وهكذا.

ه- الأمم ينبغى أن تكون طموحة اجتماعياً وسياسياً، والأفراد الذين يشكلون مجتمعاً قومياً لديهم الحافز للحكم الذاتى سياسياً، وربما لا يتم ذلك بالضرورة عن طريق الدولة المسيطرة، ولكن أفعال الأفراد تتضمن بالضرورة مقدار من السيطرة والشرعية وذلك ما يمثل التحدى الحقيقى للأمة، ويفترض ييل تامر (Yeal Tamir) أن الأمة ربما تتشكل بوصفها مجتمعًا ثقافيًا وليس بالضرورة بأحكام أو قرارات سياسية، وبذلك فالفرق بين المواطنة (Citizenship) والحالة القومية (Nation Hood) يمكن توضيحه بأن المواطنة مصطلح تشريعى يشير إلى العلاقة بين الدولة وأعضائها الأساسيين أو الرسميين، وهذا الوضع يشرع ويؤهل لنيل الحقوق والحريات، أما الحالة القومية (Nationhood) فإنها تتضمن العضوية (Membership) فى مجتمع متخيل يتكيف أعضاؤه فى إطار ممارسة الثقافة ويكون لهم هوية طائفية شخصية متخيلة، وعلى ذلك ينبغى أن يتم تنمية الهوية القومية فى إطار تنمية المواطنة الديمقراطية فالهوية القومية المدنية تنمى لدى الطلاب من خلال تدريبهم على التفكير الناقد مع تنمية الوعى والإدراك لهويتهم الشخصية واستقلالهم.

مما سبق يتضح للباحثة أن الفرد يصير مواطناً لدولة ما، وذلك بعد أن يتعرف على ذاته من خلال هويته الشخصية (اسمه وموطنه ومكان ميلاده وعائلته وبيئته

وانتسابه...إلخ) ثم يبدأ فى التعرف على مجتمعه المحيط الذى يدركه بوعيه وإحساسه، بالانتماء وعلاقته مع أفراد هذا المجتمع، وهذه هى الهوية المحلية المجتمعية؛ ليتعرف بعد فترة وخلال مراحل نضجه على الأمة التى ينتمى إليها بحكم اللغة الواحدة والثقافة (العادات والتقاليد والأعراف والسلوكيات) المتشابهة، والتاريخ المتصل، ويمكن أن تتكون بحكم الدين الواحد أو العرق الواحد؛ ليكون بذلك قد كون هويته القومية التى تعرف عليها كذلك من خلال رؤية الآخر والاختلاف بينه وبين هذا الآخر، وأخيراً يتعرف على دوره تجاه الإنسانية ومسئوليته تجاه الكرة الأرضية بانتمائه للجمعيات والمؤسسات العامة فى مجال الخدمة العامة وحقوق الإنسان.

وفى كل مرحلة من المراحل السابقة يحدد حقوقه والتزاماته تجاهها، وكذلك يحدد نمط مشاركته فيها ونوع هذه المشاركة ومدى ايجابيته فى التعامل مع الهوية التى ارتضاها لنفسه، وبذلك أصبحت الهوية مؤشراً للمواطنة كما يبين جدول (٣).

جدول (٣)[٢٢]

الهوية بوصفها مؤشراً للمواطنة

المؤشرات	العناصر الرئيسية
نسبة الأفراد ممن يرون أنفسهم مواطنين مستقلين	الشعور الشخصى بالهوية Personal Identity
نسبة الأفراد الذين يعبرون عن شعور بالانتماء للمجتمع نسبة الأفراد الذين يعبرون عن شعور بالانتماء إلى جماعة عرقية أو ثقافية	الشعور بهوية المجتمع Community Identity
نسبة الأفراد الذين يعبرون عن شعور بالانتماء إلى أمة من الأمم	الشعور بالهوية القومية Nation Identity
نسبة الأفراد الذين يعبرون عن شعور بكونهم مواطنين للعالم World Citizen	الشعور بالهوية العالمية Global Identity

المصدر: Bryony Hoskins: ICCE European Report and European module

المواطنة والجنسية والوطنية

من التعريفات السابقة للهوية والقومية يتضح أن المواطنة تعنى أن كل المواطنين متساوون فى قيمتهم بغض النظر عن هويتهم وثقافتهم وأولوياتهم، فالهدف من المواطنة استيعاب فكرة قومية المواطن، أى مواطن له حقوق وعليه واجبات، أكثر انفتاحاً وثقافة وأقل تحفظاً وأكثر تجريداً، مع وجود أشكال مختلفة للملكية مع فرص متساوية للأقلية ودور نشط للمرأة(٢٣).

والتعرف على الهوية الشخصية لمواطن وانتسابه لوطن معين يكون من خلال جنسيته، والجنسية فى المعنى القانونى هى علاقة بين شخص ودولة، تضمن للطرف الأول حماية وتوجب عليه مجموعة من الالتزامات للطرف الثانى، بحيث يؤدى إخلاله بها إلى جواز تجريده من الصفة الوطنية وحرمانه من حقوق المواطنة، فإذا فقد الفرد جنسيته يصبح بدون وطن وغير قادر على الحصول على تصريح بالإقامة أو السفر ولا يمكنه المطالبة بحماية الدولة(٢٤).

وعلى ذلك فالجنسية تُحدد للفرد قانونياً منذ الميلاد؛ ليستوعبها ويعمل بها طوال حياته؛ ليصبح أحد رعايا دولة ما، وعندما يشارك مشاركة فعالة فى المجتمع ويطالب بحقوقه ويؤدى واجباته يتحول إلى مواطن فعال يحمل فى داخله معنى المواطنة النشطة الفعالة.

وكما يقول كريك "Bernard Crick"(٢٥) يمكن أن يكون الفرد الحامل لجنسية دولة ما إنسانًا صالحًا وفى الوقت نفسه مواطنًا نشطًا فعالاً، ويمكن أن يكون إنسانًا صالحًا وليس مواطنًا نشطًا فعالاً، وهذه المقولة تمثل معادلة ينبغى حلها وتوضيحها.

فكثير ممن يحملون الجنسية لدولة ما مثل مصر مصريون ولكن غير مشاركين فى أى مجال من مجالات خدمة المجتمع على أى صعيد من الأصعدة سواء سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو حتى اجتماعياً، كما أنهم غير مكترثين بحقوقهم وغير مطالبين بها، وبالتالى فهم على المستوى القيمى يمكن أن يكونوا صالحين، بمعنى أنهم يؤدون ما عليهم من واجبات – الحد الأدنى من الواجبات – مؤمنين بالكتب السماوية، مطيعين

ومخلصين، ولكنهم مواطنون غير فعالين، فإذا ما أدوا واجباتهم والتزاماتهم على النحو الأمثل وطالبوا بحقوقهم وشاركوا فى خدمة مجتمعهم مشاركة ايجابية فعالة يكونوا أفرادًا صالحين ومواطنين فعالين.

أما الوطنية (حب الوطن) "Patriotism" فى كافة مظاهرها فهى عبارة عن الدافع الذى يؤدى إلى تماسك الأفراد وتوحدهم، وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه، ويتكون الشعور بالوطنية منذ سنوات التنشئة الأولى، ومن ارتباط الفرد فى أول عهده بالبيئة المباشرة والمشاعر التى تولد لدى الوطنى، والتى قد لا تستند إلى التفكير بقدر ما تستند إلى استجاباته العاطفية[٢٦].

ويمكن تصنيف الوطنية على النحو التالى[٢٧]:

أ- **الوطنية الفطرية** : تشير إلى الحب المؤثر بصدق لكل من الوطن، والأمة، والبيئة المحلية.

ب- **الوطنية البيئية** : تشير إلى مدى التعهد والولاء للأرض والمحافظة عليها من أجل الأجيال المقبلة.

ج- **الوطنية المؤسساتية**: تشير إلى الولاء للنظام الحكومى ولأجهزة الدولة.

د- **الوطنية الديمقراطية**: وهى بمثابة التزام بالميثاق والمبادئ الديمقراطية والمشاركة، والمواطنة، مع الثقة فى قوة الدولة.

ه- **الوطنية القومية**: وفيها تسمو المشاعر وتتجاوز الأمة إلى التعهدات لكل الجنس البشرى والولاء للعالم والسلام.

و- **الوطنية الاستثنائية**: تشير إلى التميز، حيث الاعتقاد بأن لكل بلد تميزها الخاص ببعض خصائصها الاجتماعية المميزة.

وبذلك فمفهوم المواطنة يتطلب بالضرورة الدولة الوطنية وما يتبع ذلك من إقامة مجتمع قومى وطنى يقوم على اختبار إرادة العيش المشترك بين أبنائه[٢٨].

وترى الباحثة أن الوطنية بوصفها مصطلحًا يختلف عن الجنسية وعن المواطنة فى كونه يعبر عن شعور داخلى قد لا يستند إلى العقل، ولكنه يستطيع أن يوجد بين أفراد المجتمع ويجمعهم على كلمة واحدة، ويتضح بشكل فعلى فى وقت الأزمات والحروب، بينما الجنسية وضع قانونى يُفرض على الإنسان بحكم مولده فى دولة معينة وكذلك المواطنة التى تعبر عن الحقوق والواجبات فى إطارها التشريعى، وبذلك فالشعور الوطنى هو الذى يعطى للمصطلحات السابقة الوجهة الروحية المعنوية، وهذا الشعور الروحى هو أساس المواطنة ويتقدم على الشعور بالهوية ويحدده ويشكله.

وبذلك فالإنسان يولد وله وطن ينتسب إليه ويحمل جنسيته، وفى سنوات عمره الأولى تتحدد هويته الشخصية، وفى سنوات تعليمه الأولى يستطيع أن يحدد هويته المحلية والمجتمعية، ومع تراكم خبراته تحدد هويته القومية، مع تولد شعور قومى بالوطنية والانتماء وهذا الشعور مبنى على الوعى والإدراك وهذا الشعور ينمو إذا ما شعر الفرد بحقوق المواطنة وأصبح مواطناً فعالاً ونشطاً ومشاركاً.

وكما أن للوطنية تصنيفات وأنواعًا، فللمواطنة تصنيفات مقابلة لها، فتولُّد شعور الوطنية للبيئة أو المؤسسة أو الأمة.... يترتب عليه حقوق وواجبات وقد عدّد السيد بن بعض صور المواطنة كما يلى[٢٩]:

أ- **المواطنة الإيكولوجية أو البيئية:** التى تتعلق بالتزامات مواطن نحو الأرض.

ب- **مواطنة الأقلية:** تتضمن الدخول فى مجتمع والبقاء فيه.

ج- **المواطنة الكوزموبوليتانية:** ويعنى الأسلوب الذى ينمى به الأفراد اتجاههم إزاء المواطنين الآخرين فى المجتمعات والثقافات الأخرى على سطح الكرة الأرضية.

د- **المواطنة المتحركة:** وهى التى تهتم بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن وثقافات آخرى.

كما توجد المواطنة الفخرية للذين يكونون محلاً للإعجاب والامتياز[٣٠]. وقد تم مناقشة المواطنة الديمقراطية عند تناول تعريف (Center for Research on Life Long Learning CRELL) للمواطنة فى بداية الفصل، حيث إن النظام الديمقراطى من

المتطلبات الأساسية للمواطنة لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين الخاص والعام، وبين الخصوصيات والشمول.

المواطنة والدستور

يعرف الدستور بأنه القانون الأعلى فى المجتمع السياسى، أو مجموعة القواعد الأساسية التى يتم وفقاً لها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها، ويتم بموجب هذه القواعد أيضا تحديد نطاق سلطات الدولة وحقوق الأفراد فيها وواجباتهم، وكذلك شكل العلاقة التى ينبغى أن تقوم بين الأجهزة الرئيسية فى هذه الدولة، وبالذات فيما بين السلطات الثلاث: **السلطة التشريعية** - التى تصدر القوانين وتراقب أعمال السلطة التنفيذية ونشاطاتها المختلفة - **والسلطة التنفيذية** - التى تنهض بمهمة ممارسة السياسات العامة وتنفيذها وفقاً للقانون- **والسلطة القضائية** - التى تناط بها مهمة الفصل فى المنازعات والإشراف على عملية تطبيق القوانين- ومؤدى ذلك أن الدستور هو الذى يحدد شكل الدولة، وهل هى مثلاً دولة بسيطة أو موحدة أو دولة اتحادية، وكذا شكل نظام الحكم فى كل دولة، وهل هو نظام ملكى أم جمهورى، وأسلوب الحكم استبدادى أم ديمقراطى، رئاسى أم برلمانى أم ذو طبيعة مختلفة[٣١].

يتضمن الدستور المبادئ العامة التى تكفل للأفراد التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية والتى تتمثل بالدرجة الأولى فى مبدأ المساواة أمام القانون، بالإضافة إلى الأعباء العامة مثل الضرائب وأداء الخدمة العسكرية، والحريات الفردية التى يضمنها الدستور متنوعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ حرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية العقيدة[٣٢].

وبذلك يضمن الدستور حصول الأفراد على حقوق المواطنة الكاملة، كما يتضح فيه شكل المواطنة فى ضوء فلسفة الدولة وأيديولوجيتها، وسياستها، والعلاقات داخلها.

وضمان المواطنة الفعالة يحتاج إلى دستور مكتوب مقنن، ولكى تكون المواطنة ديمقراطية ينبغى أن يوافق الشعب على الدستور وتعديلاته فى استفتاء عام حقيقى، ويكون الشعب هو مصدر السلطات، مع وضوح واجبات الأفراد وحقوقهم، وكيفية حصولهم على تلك الحقوق من خلال سن القوانين والقواعد الحاكمة.

المواطنة والدين

الدين أحد الأنظمة النافعة فى المجتمع، وقد عرفه دوركـايم (DurKheim) بأنـه نظام من المعتقدات والرموز وعالم الغيبيات إلخارقة للطبيعة Super Natural، يوجـه الحياة الإنسانية ويعطى لها معنى ومضموناً، وقد أكد دوركايم أن الدين أساسى لبنـاء المجتمع والمحافظة عليه، ويعتبر ثقافة عامة يشترك فيها كل المجتمعات، حيث يقابـل الحاجات الروحية للإنسان ويهذب شهواته، وتتكون كل الأديان مـن ثلاثـة عناصـر رئيسية **أولها** معتقدات يلتزم بها الموالين للدين، **ثانيهم** ممارسـات تـؤدى بواسـطة المؤمنين، و**أخيراً** مجموعة من الأخلاقيات المجتمعية المبنيـة علـى مجموعـة مـن المعتقدات والممارسات تصل لدرجة القدسية، ويؤدى الدين وظائف اجتماعيـة مهمـة وهى كالآتى[٣٣]:

أ- إعطاء معنى للحياة التى يعيشها الإنسان وهدف لها.

ب- تشجيع التماسك الاجتماعى والإحساس بالانتماء.

ج- يوفر سبل للتحكم الاجتماعى ومساندة السلطة أو الحكومة.

ومن الوظائف السابقة يمكن أن يكون الدين أحد سبل الإعداد للمواطنة – إذا تـم احترام الأديان، وعدم الترويج لبعض الادعاءات باسم الدين واستغلاله استغلالاً سـيئاً؛ لتزييف الحقائق والوقائع – ويمكن كذلك أن يكون أداة فى يد الحكومة تستغلها لتزييف وعى الجماهير والسيطرة عليهم (ليصبح بهذا المعنى أفيون الشعوب)، وعائقًـا كبيـرًا أمام الإعداد للمواطنة الفعالة.

وقد تنبهت الأمم الأوروبية لخطورة سيطرة الدين، وخـصوصاً بعـد أن عاشـوا تحت سيطرة الكنيسة فى العصور الوسطى، وكذلك عملت تلك الأمم على الفصل بـين الدين والدولة – الكنيسة والدولة – وظهر ذلك مع مجتمع التعددية وحرية العبادة التـى أصبحت مكملاً لنظام القيم والأيديولوجية السياسية، وتعتمد فكرة فصل الدين عن الدولة على فكرة النظم المفتوحة حيث تعتمد كل مؤسسة على غيرها، والمؤسسة الدينية جزء من المؤسسات التى تؤثر بصورة مستمرة فى حياة الأفراد مثلها فى ذلك مثل الأسـرة،

والاقتصاد، والسياسة، والتعليم، ومن غير اللائق أن يحدث صراع بين هذه المؤسسات، ولذلك ينبغى دمج الدين بصورة غير مباشرة فى جوانب حياة الفرد، دون ضغط أو إجبار على تقديمه بصورة مباشرة قد لا تناسب الأفراد فى المجتمع التعددى(٣٤).

ولذلك ظهر ما يسمى الدين المدنى "Civil Religion" وقد ظهر هذا المصطلح فى الولايات المتحدة الأمريكية عام١٩٦٧ بمقالات لبللاه "Bellah" حيث لفت الانتباه أنه ينبغى فك الاشتباك بين الكنيسة والدولة من جهة واللغة الدينية من جهة أخرى، وذلك بممارسة أفعال تدل على التدين فى المجتمع دون الدخول فى المسميات النظرية، فقد طور الأمريكان آليات تدار بها الشعائر الدينية فى الدولة بشكل غير مباشر، ففى نظام المدرسة نجد القسم بالولاء للعلم الأمريكى يتضمن ألفاظاً دينية، كذلك فى الأجازات العامة كأجازة عيد الشكر...إلخ، وكذلك فعل كل من البريطانيين والفرنسيين من خلال برتوكولات فى الحياة العامة تتضمن مراسم أو شعائر دينية، ويتضح ذلك سواء فى الأفراح أوفى الطلاق(٣٥).

وفى المجتمعات الإسلامية، دعى الإسلام إلى إذابة الفوارق بين المواطنين، فلا فرق بين عربى أو أعجمى إلا بالتقوى، مع الدعوة إلى الاندماج الكامل والعدل الشامل فى إطار وحدة الأمة وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والمصالح الكبرى(٣٦)، وذلك فى الآية الكريمة {{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }}(٣٧).

والهوية الدينية والسياسية فى المجتمع الإسلامى كانت راسخة وواضحة منذ بزوغ فجر الإسلام، حيث يتمتع الفرد بحكم كونه مسلماً بعضوية فورية وكاملة فى المجتمع، فشرط المواطنة يتمثل فى الإسلام، بينما تعتمد مكانه غير الأعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الأصلية وسموا "**بأهل العقد**"، وبذلك فالمواطنة فى الإسلام لا تعتبر منحاً أو انتقالاً من الدولة للأفراد، بل هى حقوق تلقائية للأفراد لانتمائهم إلى عقيدة واحدة(٣٨).

وقد عملت الدول الإسلامية على جعل الشريعة الإسلامية مصدراً للدستور؛ لتحديد الحقوق والواجبات فى المجتمع الإسلامى التعددى (الذى يحظى بأغلبية مسلمة)؛ لاهتمام الإسلام بكل دقائق الحياة المدنية والقوانين والتشريعات التى تحكمها؛ فتشريعاته دينية ودنيوية قامت عليها الدولة الإسلامية واستمرت مع الحفاظ عليها، مع اعتراف الإسلام بالأديان السابقة له[٣٩]، ولذلك ترى الباحثة أن الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ليس عائقاً أمام تحقيق المواطنة، المرتكزة على المساواة والمشاركة والعدل فى البلاد الإسلامية.

ويمكن تلخيص العلاقة بين مفهوم المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها من خلال الشكل الآتي:

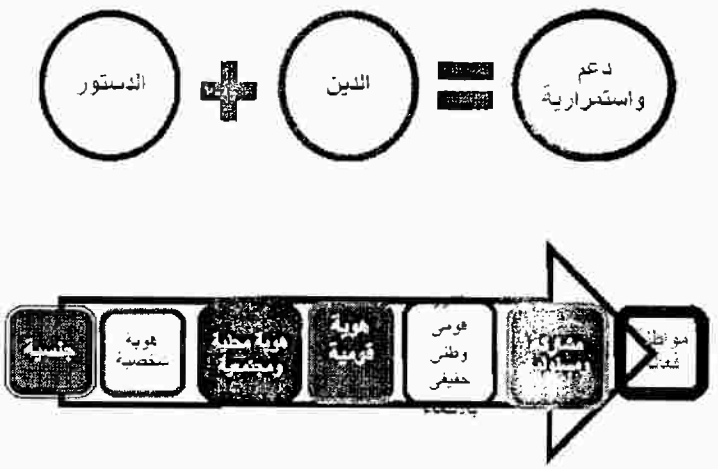

شكل (٣)

المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانياً: مفهوم المواطنة الفعالة وبعض المفاهيم المتضمنة فيه

تتضمن المواطنة فى تعريفها – الذى تم بحثه فى بداية الفصل- الكثير من المفاهيم والمصطلحات التى ينبغى أن يتم تحليلها؛ للوصول إلى المعنى الكامل للمواطنة. ومن هذه المفاهيم مفهوم المشاركة ومفهوم المسئولية ومفهوما الحقوق والواجبات أو الالتزامات ومفهوم المجتمع المدنى، وفيما يلى تحليل لهذه المفاهيم.

مفهوم المشاركة

تم تعريف المواطنة فى مشروع (Center for Research on Life Long (CRELL) Learning) للمواطنة الفعالة الديمقراطية على أنها المشاركة فى المجتمع المدنى، وبذلك فالمشاركة مفهوم أساسى للمواطنة وعنصر من عناصرها، وله مؤشرات يمكن عن طريقها تحديد المواطنة فى أى دولة، ومن خلال التعريف تم تحديد الحد الأدنى المتوقع لأشكال المشاركة كما يلى[٤٠]:

١) **المشاركة السياسية:** تعنى بالتصويت فى الانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية، والتأثير فى عملية صنع القرار من خلال الانتخابات والاستفتاءات مع إتاحة فرص الاتصال بالسياسيين.

٢) **المشاركة الاجتماعية:** بأن يصبح الفرد عضواً فى الجمعيات التطوعية وعضواً فى مجلس إدارتها أو الاشتراك فى أنشطة الروابط والاتحادات والنقابات.

٣) **المشاركة الثقافية:** بأن يعمل الفرد على محاربة التميز والاستثناءات مع تعزيز أوجه التماسك الاجتماعى.

٤) **المشاركة الاقتصادية:** بالإسهام فى عملية الإنتاج، مع العضوية فى اللجنة العمالية، للشركة أو الهيئة التى تعمل بها، واتخاذ إجراءات ضد عدم المساواة فى توزيع الثروات العالمية.

والمشاركة الفعالة بأنواعها المختلفة أحد المؤشرات الدالة على المواطنة وذلك كما تشير شبكة Center for Research on Life Long Learning (CRELL)، التى توضحها الجداول فى رقم (٢).

جدول رقم (٤)

المشاركة بوصفها أحد مؤشرات المواطنة الفعالة

المشاركة السياسية Political Participation[٤١]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
أ. المشاركة فى نظام تمثيلى	١. التصويت ٢. العمل الحزبى ٣. المشاركة الرسمية فى الانتخابات. ٤. الدعم غير الرسمى خلال الانتخابات.	- نسبة التصويت والمشاركة فى الانتخابات الأخيرة والانتخابات البرلمانية. - حضور اجتماعات الحزب، والعمل النشط داخله والإسهام فى حملات الحزب ومناقشاته والاتصال بالمسئولين من خلال المشاركات الرسمية. - توزيع المنشورات والتبرع بالأموال. - إقناع الآخرين بالتصويت والمشاركة فى المناقشات الخاصة باعتباره وسيلة لتطوير أداء الفرد، والتأثير فى الأفراد للذهاب لصناديق الاقتراع.
ب. القيم الموجهة للأنشطة.	٥. المشاركة فى الأنشطة أو الأحداث التى لها أهداف سياسية.	- مقاطعة منتجات معينة لأسباب سياسية (أخلاقيات الشراء والاستهلاك) - البحث من خلال وسائل الإعلام التى توفر المعلومات السياسية وتوفر الاستهلاك الإعلامى السياسى من خلال التلفزيون، والراديو، والصحف، والإنترنت. - هناك مجموعة واسعة من القيم السياسية مثل المشاركة التجارية بالضغط على الحكومات والشركات والدفاع عن

المشاركة السياسية Political Participation[٤١]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
		مصالح الأفراد والمساعدة فى المجالات الآتية: حقوق الإنسان، حقوق المرأة، السلام، حماية البيئة، حقوق العمال، العدالة الاجتماعية، حقوق الأطفال، حقوق الأقليات، حقوق الحيوان، الحرية الدينية، الحقوق المتساوية للمهاجرين، التجارة الحرة العادلة، مناهضة العنصرية، مناهضة العولمة.
ج. الأنشطة التشاركية الديمقراطية	٦. المشاركة فى المناقشات والمناظرات العامة ٧. المشاركة فى الاجتماعات الرسمية ٨. البحث النشط عن المعلومات	- الإسهام فى النشر والكتابة، من خلال البريد الإلكترونى أو فى النشرة الإخبارية السياسية أو نشر معلومات سياسية على الإنترنت. - المشاركة فى الإضرابات الشرعية والقانونية والمظاهرات السلمية. - توقيع عرائض وجمع توقيعات.

The Reference: Günther Ogis & Sabine W.Estphal: Indicators On Active Citizenship

المشاركة الاجتماعية Social Participation[٤٢]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
أ. المشاركة المجتمعية Community Participation	١. الترفيه. ٢. التبرعات غير الرسمية. ٣. الجوار.	- درجة المشاركة فى المجموعات الترفيهية أو المنظمات. - النسبة المئوية للأشخاص المستعدين للمشاركة فى الأنشطة المجتمعية.

المشاركة الاجتماعية Social Participation[٤٢]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
	٤. الأنشطة التنظيمية للمجتمع.	- نسبة السكان الذين على اتصال بعائلاتهم وأصدقائهم. - عدد الطلاب الذين يشاركون فى خدمة التعليم (خارج المناهج الدراسية كنشاط غير صفى). - عدد الأفراد المنتمين إلى جماعة ثقافية. - عدد الأفراد المشاركين فى (أنشطة مدرسية، وأنشطة الجوار، ومساعدة الأفراد المتشردين، ولعب كرة القدم فى الاستراحات المجمعة وغيرها من الأعمال غير الرسمية.
ب. الحياة المؤسسية Association Life (الجمعيات)	٥. حضور الاجتماعات. ٦. إعطاء الدعم المالى. ٧. جمع الأموال للأهداف الخيرية. ٨. مصلحة الآخر فى المؤسسة أو الرابطة. ٩. المشاركة فى الأنشطة المدرسية. ١٠. النشاط فى مجموعات المصالح.	- إجمالى عدد الجمعيات التطوعية لكل قطر ونوعها. - عدد الأشخاص المتطوعين فى المؤسسات (تتراوح من المؤسسات الرياضية إلى مجالس الآباء). - نسبة الأعضاء العاملين فى العمل التطوعى فى المنظمات إلخيرية. - نسبة الأفراد الأعضاء فى حزب أو اتحاد سياسى. - نسبة الأفراد المنتظمين فى الاتحادات العمالية. - النسبة المئوية للسكان النشطاء (فى فترة معينة). - كم الأشخاص المنضمين لمؤسسات تسعى للتغير السياسى أو الاجتماعى.

المشاركة الاجتماعية Social Participation[٤٢]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
		- عدد الأفراد الذين يؤدون أفعال بالتحرك لحل المشكلات (المحلية والإقليمية والوطنية والقومية). - عدد الأشخاص الذين يشتركون عن طريق مواقع فى مظاهرات الاحتجاج. - عدد من لهم اتصالات بالبرلمان والمسئولين، ولديهم معرفة بوزير الخدمة المدنية، ورئيس البلدية، وعضو المجلس المحلى...إلخ.
ج. صلة الجوار Neighborhood	١١. المشاركة فى الأنشطة المجتمعية (التمثيل الشباب). ١٢. المقابلة مع الثقافات الأخرى. ١٣. النشاط فى الاتحاد الطلابى.	- كم الأفراد الذين يقضون الوقت فى مساعدة غيرهم فى مجتمعهم. - كم الأفراد الذين يقضون الوقت مع أفراد من ثقافات مختلفة. - كم الأفراد الأعضاء فى الاتحاد السكانى واتحاد الملاك .
د. الحياة المدرسية School Life	١٤. كطلاب. ١٥. أعضاء مجلس الآباء. ١٦. حضور الآباء الأمسيات، والأعياد، والأنشطة الرياضية.	- نسبة الطلاب باعتبارهم أعضاء فى مجلس المدرسة أو برلمان المدارس. - عدد الأفراد المنظمين للحدث السياسى بالمدرسة. - عدد الآباء الذين يحضرون أمسيات الأباء والأعياد والأنشطة الرياضية.

المشاركة الاجتماعية Social Participation[٤٢]		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
٥. مبادرات ودعاوى الشباب Youth Initiatives		– نسبة التلاميذ المشاركين فى صحيفة المدرسة. – كم الطلاب المشاركين فى التبادل الطلابى. – عدد الشباب الأعضاء فى المنظمات الشبابية.

المصدر: Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Indicator on Active Citizenship for Democracy

المشاركة الثقافية[٤٣] Culture Participation		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــرات
١. المشاركة فى الأنشطة الثقافية	– المشاركة أو حضور حفلات الأعمال الموسيقية وزيارة المزارات الثقافية	– نسبة السكان الذين يذهبون –عدد معين من المرات – إلى العروض الفنية الحية(مسرحيات وحفلات موسيقية فى الأوبرا أو الباليه) – عدد زائرى المواقع الثقافية (مواقع محددة)
٢. تنظيم أنشطة الثقافية	المشاركة أو حضور حفلات الأعمال الموسيقية والغنائية والراقصة	– نسبة السكان المشاركين فى التنظيمات الثقافية – نسبة السكان المشاركين فى التنظيمات الثقافية بوصفهم أعضاء عضوية خاملة أو نشطة – نسبة السكان المشاركين فى أنشطة الأداء العلنى (العروض الرسمية)

المشاركة الثقافية[٤٣] Culture Participation		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشرات
٣. المشاركة فى التنظيمات الدينية.		- النسبة المئوية للسكان الأعضاء فى تنظيمات دينية، أو التبرع بالمال أو أى عمل تطوعى لتنظيمات الدينية. - النسبة المئوية للسكان المشاركين فى الأحداث الدينية (المناسبات الدينية). - نسبة الأفراد المستفيدين من الخدمات الدينية.
٤. المشاركة فى التنظيمات الثقافية.		- نسبة الأفراد أعضاء المنظمات الثقافية/ والتبرع بالمال، والعمل فى الأعمال التطوعية.
٥. تجارب الثقافات المتعددة.	- اتصال بين المواطنين من الثقافات أو الجنسيات أو الديانات المختلفة. - الاتصال بين المواطنين من بلدان أخرى.	- النسبة المئوية لأعضاء منظمات المهاجرين، المتبرعين بالأموال وأداء العمل التطوعى. - نسبة السكان الذين لهم أصدقاء من خلفيات ثقافية مختلفة ويتزاورون معهم. - كمية السكان المشاركين فى برامج تبادل الطلاب أو المواطنين مع بلدان أخرى.

المصدر: Hermann Josef. and Ruud Veldhuis: Indicator on Active Citizenship for Democracy:

المشاركة الاقتصادية[٤٤] Economic Participation		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــــــرات
١. المشاركة فى سوق العمل	- اختيار الوظيفة - النقد للنواحى الاجتماعية العرقية: البيئة، الأمة. - وللعاطلين: الوصول للضمان الاجتماعى واستخدام حقوق العمال.	- معدل المشاركة فى القوى العاملة. - النسبة المئوية للسكان الباحثين عن عمل فى الشركات الاجتماعية المسئولة. - نسبة السكان الحاصلين على الدعم الحكومى (الإجازة المرضية، والعاطلين). - النسبة المئوية للسكان المستخدمين لحقوقهم العمالية، الحقوق الاقتصادية، والحق فى العمل. - نسبة السكان المحافظين على علاقتهم بزملائهم فى العمل.
٢. المشاركة فى الاتحادات العمالية (النقابات العمالية).	- لتكون نشط على المستوى المحلى. - القيام بالإضراب. - الذهاب للمظاهرات أو اجتماع مجلس أو مؤتمر العمال.	- نسبة السكان أعضاء النقابات والاتحادات، المشاركة فى مجلس العمال، المشاركة فى العمل التطوعى فى الاتحاد التجارى (مشاركة نشطة وغير نشطة). - النسبة المئوية للسكان المنضمين للإضرابات الرسمية وغير الرسمية أو سينضمون إليها. - النسبة المئوية للسكان/العمال الذين يشاركون فى مجلس العمال Workers Council

المشاركة الاقتصادية[٤٤] Economic Participation		
العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشـــــــرات
٣. دفع الضرائب		- نسبة السكان الممتنعين عن دفع الضرائب أو الغش في الضرائب المستحقة. - النسبة المئوية للسكان الموافقين على دفع الضرائب وأن الضريبة تتحول إلى الجماعات المتخلفة اجتماعيا (المعاقين والعاطلين..إلخ). - نسبة السكان الذين يقبلون الرشوة في عملهم.
٤. الاستهلاك الأخلاقي	- يستهلك بنقد/بعدالة - التجارة - المقاطعة	- النسبة المئوية للسكان الذين اشتروا أو لم يشتروا منتجات معينة لأسباب أخلاقية أو بيئية. - النسبة المئوية للسكان الذين قاطعوا إلى الأبد منتجات معينة.
٥. التنظيمات العمالية		- نسبة الأشخاص الأعضاء في التنظيمات العمالية. - نسبة الأشخاص الذين يقومون بالعمل التطوعي في التنظيمات العمالية. - نسبة الأشخاص المشاركين في أنشطة هذه التنظيمات.
٦. النزاهة والشفافية	- مكافحة الفساد	- حجم الفساد في البلد. - تحديد قطاعات المجتمع المتأثرة بالفساد (من الحكم العسكري إلى الجمارك). - عدد قضايا الرشوة. - نسبة السكان الذين يقبلون الرشوة في عملهم (المرتشين).

المصدر: Hermann Josef, and Ruud Veldhuis: Indicator on Active Citizenship for Democracy:

ويمكن تلخيص جدول رقم (١)، على النحو الآتى[٤٥]:

تتضمن المشاركة السياسية عدة مجالات، لكل منها أبعاد فرعية ومؤشرات كمية ومن أهم مجالاتها: المشاركة فى إطار تمثيلى، والأنشطة التشاركية الديمقراطية، والقيم الموجهة للأنشطة. وتتضمن المشاركة الاجتماعية كلا من: المشاركة المجتمعية (الترفيه والتبرعات والأنشطة التنظيمية للمجتمع...)، والحياة المؤسسية والجمعيات الخيرية وصلة الجوار، والمشاركة فى الحياة المدرسية، ومبادرات الشباب ودعاويهم. وتتضمن المشاركة الثقافية[٤٦]: المشاركة فى الأنشطة الثقافية وتنظيمها، والمشاركة فى التنظيمات الدينية، والتنظيمات الثقافية، مع التعامل مع تجارب الثقافات المتعددة. و تتضمن المشاركة الاقتصادية: المشاركة فى سوق العمل أو المشاركة فى الاتحادات والنقابات، ودفع الضرائب، ومكافحة الفساد، والاستهلاك الأخلاقى (المشاركة فى دعاوى المقاطعة والعدل، والنقد، والتنظيمات العمالية). ويتضح فى ملحق رقم (١) الآتى[٤٧]:

١) تحتاج المواطنة بوصفها مفهوماً كيفياً لمؤشرات كمية؛ لقياسه حيث إن زيادة نسب المشاركة فى مجتمع ما تعنى أن هذا المجتمع يتمتع بقدر من المواطنة الفعالة، فالمواطنة مفهوم مجرد من المستحيل قياسه مباشرة، ويغطى نطاقًا واسعًا من المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، والارتكاز على مجموعة صغيرة من المؤشرات فى أى مجال سيؤثر بالسلب على أى مقارنات دولية وأحد الحلول الممكنة هو الجمع بين طائفة واسعة من المؤشرات فى مؤشر مركب، وإذا كان هناك جزء أكثر أهمية من غيره يكون هيكل المؤشر متعدد المستويات، وسيتم مناقشة باقى مجالات المواطنة ومؤشراتها فى أماكن متعددة من هذا الفصل.
٢) كل مجال من المجالات الأساسية لمشاركة المواطنين أو أغلب المجالات لها أبعاد فرعية تعبر عنها، ويمكن وضع مؤشرات قياسية تعبر عنها وتمثل المستويات المتعددة للمجال الأساسي.

٣) الأبعاد الفرعية أو مستويات المجال الرئيسى وضعت بصورة مختصرة – وذلك فى أغلب الظن – حتى لا تسبب تشتتاً للقارئ بين البعد الفرعى والمجال الرئيسى الذى ينبثق منه.

٤) تعبر الأبعاد السابقة عن المشاركة الإيجابية الرسمية وكذلك المشاركة السلبية والمشاركة غير الرسمية؛ لتعبر بذلك عن المشاركة التقليدية والمشاركة الفعالة.

مفهوم المجتمع المدنى Civil Society

يمكن القول بأن المجتمع المدنى هو الإحياء الأكثر حداثة لمصطلح المواطنة[٤٨]، فالمواطنة فى معناها الحديث تتضمن المشاركة فى المجتمع المدنى؛ لتصبح المشاركة أكثر فاعلية، فالرؤية الضيقة لمشاركة المواطن تركز فقط على السلوكيات التى تؤثر أو ترتبط بقرارات السلطة أو الحكومة مثل التصويت والانضمام للأحزاب، بينما الأدبيات الحديثة للمواطنة– وخصوصاً الناتجة من تحول معظم الأفكار فى وسط أوروبا وشرقها تجاه سلوك أكثر ديمقراطية – ترفض الوجهة السابقة، وتهتم بالمشاركة مع التنظيمات غير الحكومية، ويعرف باتريك "Patrick"، المجتمع المدنى بأنه الميدان الاجتماعى الذى يشجع الأفراد للوصول لأهدافهم المدنية الحرة دون خضوع من الحكومة[٤٩].

يختلف المجتمع المدنى" Civil Society" عن المجتمع الجماهيرى" Mass Society" فالمجتمع الجماهيرى هو مجتمع على درجة عالية من التطور التقنى والحضارى، ويتميز بالتقدم الضخم فى وسائل الاتصال إضافة إلى نضج الوعى السياسى للمواطنة، وفى المقابل يأتى المجتمع التقليدى بتخلف تقنياته وهياكله كله وصورية مؤسساته، وانخفاض الوعى السياسى لمواطنيه، وإن كان الجهاز البيروقراطى عادة ما يتسم بدرجة كبيرة من التحديث، أما المجتمع المدنى فهو مصطلح أصبح واسع الانتشار منذ القرن الثامن عشر، وتم إدخاله فى النظرية السياسية بوصفه نتيجة لمذهب العقد الاجتماعى، وهو يشير إلى المجتمع الذى تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها

من قبل أعضائه، وينظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدنى الذى تشكل عن طريق العقد من قبل هذه النواة المستقلة[٥٠].

ووفقاً لهيجل (Hegel) فإن المجتمع المدنى لا يتشكل عن طريق العقد، ولكنه محور العقد ومجاله، حيث يمثل التعاون الارادى بين الأفراد، ونتيجة لوجهة نظر هيجيل فإن الكثير من المنظرين السياسيين يفرقون الآن بين المجتمع المدنى من جانب والدولة من جانب آخر، مستخدمين المصطلح الأول للتعبير عن مظاهر التعاون والتلقائية المبنية على العرف والعادة وليس القانون، بينما يستخدمون الثانى للتعبير عن المؤسسات السياسية التى تحمى قوة الوحدة الاجتماعية التلقائية وترعها وتكملها. وهناك فرق بين مصطلح المجتمع المدنى ومصطلح المجتمع على أساس أن الأول يشير إلى مظاهر التعاون ذات الصيغة السياسية فحسب، فى حين يشير الثانى إلى أوجه التعاون بصفة عامة[٥١].

ووجود المجتمع المدنى يدل ضمناً على المشاركة فى الإحساس بالهوية، على أساس الموافقة الضمنية بين الأفراد المرتكزة على قوة الوحدة السياسية، كما أن مصطلح المواطنة الذى يتضمن الحقوق والمسئوليات يؤيد المجتمع المدنى، بوصفه شرطًا لاستمرار المواطنة، والحكومات الأوتوقراطية - حكومة الفرد المسيطر سيطرة مطلقة- تحقر من مفهوم المواطنة، حيث تعرض مفهوم المواطنة شفهياً دون تأييد أو ممارسة لحقوق المواطنين[٥٢].

وبذلك فوجود المجتمع المدنى منذ القرن الماضى مرتبط بمفهوم الديمقراطية والإدارة السليمة لمناطق الصراع، وهناك تعريفات متنوعة للمفهوم، وكلها تدور حول إعطاء أهمية كبرى للمشاركة الجماعية للتنظيم الاختيارى فى العمل العام بين الأفراد والدولة فى الشكل المؤسسى، ويتضمن المجتمع المدنى ممثلين من دول أو تنظيمات غير حكومية، وغيرها من المجموعات المعنية بتنمية المجتمع، ويدل ضمنياً على القيم والمبادئ السلوكية للتسامح بين الأفراد وتعاونهم معاً لينالوا حقوقهم المشروعة[٥٣].

وبذلك فهو يمثل أحد أشكال المشاركة غير الرسمية التى تهدف إلى جعل أفراد المجتمع يقرون الرؤى السياسية والاجتماعية التى يريدون العمل فى ضوئها ويساعد على مساءلة الحكومة ومحاسبتها، وبذلك يحقق المواطنة الديمقراطية فى معناها الصحيح.

وبذلك فالمجتمع المدنى يرتبط فى الأساس بوجود مؤسسات وتنظيمات غير حكومية ومن ثم فهناك فاصل معين بينها وبين الدولة وأجهزتها، ولهذه المنظمات والجمعيات التطوعية غير الحكومية أهميتها حيث تعمل الآتى[٥٤]:

أ- تحاول مواجهة مخاطر التحول الديمقراطى.

ب- نشر الوعى بين الشرائح الوسطى والدنيا فى المجتمع لتثبت دعائم المجتمع المدنى.

فالمجتمع المدنى بتنظيماته وجمعياته يلعب دوراً محورياً فى دعم الديمقراطية، من خلال تصحيح سلطة الدولة أو توجيها أو تقييدها، كما يسهم فى دعمها كذلك من خلال دعم المشاركة، وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، وتجنيد قادة سياسيين جدد[٥٥] وتدريبهم.

ويشمل المجتمع المدنى نطاقاً واسعاً من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ويتميز باهتمامه بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، وبذلك أصبح من الممكن استخدام مفهومى الديمقراطية والمجتمع المدنى بشكل تبادلى، حيث إن المجتمع المدنى أصبح مفهومًا محوريًا، وهو بمثابة مفتاح تحقيق الديمقراطية، والتعامل مع حقوق الإنسان باحترام؛ ومن ثم دعم المواطنة بصورها المختلفة.

مفهوم المسئولية الاجتماعية Social Responsibility

المسئولية مصطلح ثقافى قبل كل شيء، ولم تجد الأدبيات ما تطلقه على من يتولى مهمة من المهمات أو من يؤتمن على أمر من الأمور إلا لفظ "المسئول"، ومفهوم المسئولية يستمد أصوله التكوينية من المنبع الروحانى الذى أقرته الأديان

بثنائية الثواب والعقاب المنصهرين فى مفهوم الجزاء، وأشتق مفهوم المسئولية من أسس الفلسفة الأخلاقية، وحام مدلوله حول علاقة الفرد بالمجموعة البشرية التى تحتضن وجوده، انطلاقاً من رسم مقومات التعامل داخل المجتمع بين الجزء والكل، وهو ما يحدد ضوابط السلوك الفردى والجماعى، وقد آلت دلالة المسئولية فى فلسفة الأخلاق إلى الاقتران بفكرة المنفعة وجبر الضرر، فاندرجت اندراجاً صريحًا ضمن ثنائية الحق والواجب(٥٦).

ويسود هذا المفهوم فى الثقافة الإسلامية فى مسئولية كل راعٍ عن رعيته، وتتضمن فى السياق المجتمعى إدراك دور الخدمات المتبادلة بين الأفراد وتقديرها، لصالح المجتمع حيث تفرض ما يلى(٥٧):

أ- مسئولية الفرد وتعاونه مع المختلفين عنه اجتماعيًا وثقافيًا.

ب- الوعى بأهمية الجماعة، وقيم العدالة والمساواة ومسئولية الفرد فى الدفاع عنهم.

ج- وعى الأفراد وتحليلهم الأخلاقى وتقييمهم للأفعال السياسية والشخصية.

والمسئولية المتبادلة هى الأساس لنموذج المجتمع التعاونى، وهو أحد النماذج التى تدعو أفراد المجتمع للتعاون مع بعضهم البعض، ومع المجتمع الخارجى والجيران أو بلاد الجوار فى العالم، وهو ما يضع على كاهل التعليم مسئولية تخريج قادة مسئولين اجتماعيًا، وأن تفترض الأهداف التعليمية هدفًا جديدًا يتمثل فى حرم جامعى مجتمعى يصل بين الجوانب الأكاديمية وحلّ المشكلات المجتمعية(٥٨).

أما فى حقل السياسة فالمسئولية تعبر عن ممارسة لشئون الوجود الجماعى بحيث تحقق مبدأ الانتماء، ولذلك كان أشد ما ترتبط به ثقافة المسئولية هو مبدأ المحاسبية، ودلالته الأولى تعنى بالمساءلة، والذى يقوم بعملية المحاسبة أو المساءلة لا يخرج تصوره عن أحد احتمالات ثلاثة وهى(٥٩):

- إما أن يكون ذاتاً من ذوات المجتمع.
- أو يكون مؤسسة من مؤسساته.
- أو أن يعمل بوصفه قيمة مرجعية يطلق عليها الضمير الجمعى.

ولقد كان الرأى العام معياراً يحكم روابط الأفراد فى بناء الهرم الاجتماعى على مستوى قاعدته العريضة ثم تحول إلى معيار تقاس به علاقة قمة الهرم بقواعده؛ لأنه يؤدى- فى نفس الوقت - وظائف مختلفة، وإن كانت متكاملة، فهو أولاً بمثابة المؤشر الذى يوفر القرائن الدالة على طبيعة الروابط القائمة بين شرائح الهرم الاجتماعى فى تراكمها العمودى، ثم هو بنية وظيفية - مثل وظيفة مقياس الحرارة- لأنه يقيس التحولات الطارئة فى كل لحظة بين الجسور الثقافية المقامة على شبكة الوجود الاجتماعى[٦٠].

وبذلك فقد تم تناول مفهومين أساسيين مفهوم المحاسبة والمساءلة، ومفهوم الرأى العام، ولكل منهما دوره فى ترسيخ مفهوم المواطنة والتأكيد عليه.

والمحاسبة والمساءلة إما محاسبة أو مساءلة مؤسسات - مثل مساءلة المدارس والكليات عن مستوى خريجيها- أو مساءلة أفراد - مثل المسئولين والوزراء...إلخ- والمحاسبة المؤسسية تعبر عن مسئولية أى مؤسسة تجاه المستفيدين منها؛ لإنجاز مهامها والقيام بأدوارها مع الاستهلاك الرشيد لمواردها، وتعبر كذلك عن فاعلية الأهداف العامة للمؤسسات؛ بوصفها مؤشرات لقياس أدائها[٦١]؛ لذلك فالمنظمات ذات الركيزة المجتمعية (Community Based Organization) غالباً ما تجد نفسها فى مواجهة إجراءات محاسبية معقدة ومركبة وتعانى من وجودها بين المطرقة والسندان، ويتضح ذلك من تضارب متطلبات المانحين (أصحاب رؤوس الأموال) واحتياجات المجتمعات والجماعات ومتطلباتهم؛ للقيام بالأعمال والأدوار المسندة إليهم بفاعلية خصوصاً فى المجتمعات الرأسمالية؛ لذلك لجأت المنظمات إلى المراقبة والتقويم التشاركى "Participatory Monitoring and Evaluation" الذى يمثل التكامل بين العمليات الاجتماعية والسياسية كافة، ويضع فى اعتباره تأثير جماعات الضغط والتيارات والقوى فى المجتمع، على المحاسبة الموضوعية للمؤسسات؛ لتؤدى عملها بوعى، وتشارك بفاعلية فى تطوير المجتمع من خلال التوازن بين حقوق المواطنين/العملاء واحتياجهم لهذه المؤسسات[٦٢].

فالمواطنون عندما يواجهون فصولاً دراسية بلا مدرسين وعيادات بدون أدوية وصنابير جافة وبيوتا غيرّ مضاءة، وشرطة فاسدة، أى مع فساد المؤسسات المختلفة فى المجتمع، فإنهم يشعرون أنهم لا حول لهم ولا قوة، ويشعرون بالاغتراب عن مجتمعهم؛ فيكون الحل فى مساءلة ومحاسبة هذه المؤسسات مع مساءلة المسئولين عن هذا التقصير بشخصهم، ومساءلة ممثلى الشعب المنتخبين والوزراء والرؤساء...إلخ، وتكون المساءلة هنا ضماناً لترسيخ المواطنة(٦٣).

ويحدث ذلك عند تمكين المواطنين وخصوصاً الفقراء منهم من أسباب القوة، بزيادة تأثيرهم فى صنع السياسة والتوفيق بين مصالحهم ومصالح غير الفقراء، ويمكن لهذا الوضع أن يجعل السياسيين أكثر خضوعاً للمساءلة عن توفير الخدمة الشاملة، ويتعين دعم الانتخابات والتصويت المستند إلى المعرفة، وغير ذلك من آليات التعبير عن الرأى التقليدية، لأن هذه العمليات والمعلومات التى تنجم عنها، يمكن أن تجعل التعهدات السياسية أكثر مصداقية، وتساعد على تحقيق نتائج أفضل للخدمات، وفى وسع منظمات المجتمع المدنى أن تساعد فى تعظيم قيمة أصوات الفقراء مع المطالبة بخضوع المسئولين والسياسيين للمساءلة(٦٤).

أما بالنسبة للرأى العام فهو يساعد على تشكيل مناخ المواطنة، ويمكن تعريف مناخ المواطنة الذى يشكله الرأى العام بأنه "مجموعة الادراكات والصور، والآراء المنتشرة والشائعة فى سياق زمنى ومكانى محدد بصدد قضية المواطنة وجوانبها وأبعادها المختلفة فى تكامل للمستوى النظرى ومستوى الممارسة العملية التى تؤثر بدرجة من الدرجات على فكرة المواطنة، وأنشطة المواطن وفعاليته ودوائر تحركه"(٦٥)، كما أن الرأى العام يعبر عن وعى المواطنين وإدراكهم لأبعاد المواطنة وإدراكهم لأدوارهم وحقوقهم وواجباتهم، والمهم فى هذا الصدد ألا تنفرد السلطة بتشكيل الرأى العام وتوجيه المؤسسات الثقافية والدينية والفنية وإنما ينبغى أن يشترك المثقفون والتربويون والاجتماعيون والسياسيون من مختلف التيارات والأحزاب فى تشكيل الرأى العام؛ لخلق مناخ للمواطنة الفعالة الديمقراطية.

مفهوما الحقوق والالتزامات

هما أساس التعريف السياسى التشريعى للمواطنة، والالتزام الاجتماعى (Social Obligation) - الذى تقصده الباحثة هنا - لا يعنى إكراه الأفراد على ممارسة عمل يتطلبه الوسط الاجتماعى - المجتمع الذى يعيش فيه الأفراد - دون اقتناعهم أو وعيهم بأهميته، ولكن الالتزام الإرادى الواعى بوصفه مشاركة إرادية للأفراد فى احترام نظام أخلاقى معين أكثر مشروعية، أى الالتزام الإرادى اللازم لحدوث التوافق بين سلوك الإنسان وقيمه، والمعايير المقبولة فى المجتمع عمومًا[٦٦].

وهنا يتوافق فى معناه مع مفهوم المسئولية الاجتماعية، غير أن الالتزام الاجتماعى يبدأ بالفرد ويتدرج ليصل للمجتمع، بينما المسئولية الاجتماعية نشاط جماعى للفرد والمجتمع، فكل منهم مسئول عن الآخر؛ لتتطور حتى تصل إلى المحاسبة والمساءلة وتشكيل الرأى العام.

والعلاقة بين الحقوق والواجبات والمسئوليات علاقة تبادلية، فما هو حق للفرد مثلاً يمكن أن يكون واجباً على المجتمع ومسئولية على مجموع أفراد المجتمع، فحق الفرد فى العمل على سبيل المثال - وهو حق مشروع - يكون واجباً على الدولة أن تحاول توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار، وفى الوقت نفسه هو مسئولية كل مستثمر لديه القدرة على توفير هذا العمل ومساعدة الدولة على توظيف أبنائها.

وهناك الكثير من الحقوق الإنسانية الأساسية التى تعرف على أنها حقوق أساسية لكل فرد وضرورية لتكيفه الاجتماعى، ولا تحتاج لترخيص أو إذن من الدولة لممارستها، وإنما يمارسها كل الأفراد بشكل تلقائى، وهى ليست مقصورة على الحقوق المدنية فحسب وإنما هناك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٦٧]، فالحقوق المدنية تهدف إلى ضمان أن يمارس كل عضو فى الجماعة نشاطاً خاصًا دون تدخل الغير - أوتدخل من الدولة - طالما لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأى وحرمة المنزل وحق الملكية، والحقوق السياسية تضمن لصاحبها المساهمة الايجابية وممارسة السلطة العامة فى بلاده من خلال المشاركة فى مؤسسات الحكم

السياسية والقانونية والدستورية[٦٨]، والحقوق الاجتماعية تعنى المدى الواسع للحق فى الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية والحق فى الميراث الاجتماعى[٦٩]، والحقوق الثقافية تعنى بالحق فى انتشار المعلومات ووسائل الاتصال والتقنيات الحديثة، والحق فى التعليم مع الفهم الثقافى المتبادل لثقافة الأقلية والأغلبية[٧٠]، وإن كان كثير من الكتاب يرون أن الحقوق إما مدنية أو سياسية؛ تتضمن داخلها بقية الحقوق.

ومما سبق، يمكن استجلاء مفهوم واضح للمواطنة بما يتضمنه من أبعاد ومفاهيم وعلاقات مع مصطلحات وأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، ومعرفة ما وصل إليه المفهوم من تطور؛ ليصبح أحد المفاهيم الأساسية التى تعتمد عليها الدولة فى الوقت الحاضر؛ لتحقيق التوازن والتماسك الاجتماعى، كما يمكن عن طريق تحقيق مؤشراته المختلفة قياس درجة رقى الأمم وتقدمها السياسى والاجتماعى والثقافى والإنساني، فى مجتمعات التعددية والكوكبية والعولمة.

وتحاول الباحثة فى الفصل الثانى توضيح مدى إسهام التعليم فى وصول الدول مختلفة الرؤى والفلسفات والأيديولوجيات، للمواطنة الفعالة التى تستطيع بها المحافظة على مجتمعها واستمرار رقيه وتطوره.

المراجع

[1]- السيد يـــس: **المواطنة والعولمة**، التقرير الاستراتيجى العربى، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص٢٥

[2]- السيد يـــس، وآخرون: **أبعاد الشخصية المصرية بين الماضى والحاضر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٢

[3]- Roberta M.Berns: **Child, Family, School, Community, Socialization and Support,** Harcout College Publishers, U.S.A, Fifth Edition, 2001, P.P.51, 323

[4]- Patricia Kubow & Others: Op.Cit., P.122

[5]- التوحد الاجتماعى يعنى التصنيف الذاتى للأفراد داخـل الجماعـات ثـم التأكيـد علـى المتشابهات والاختلافات بين الذات والآخرين داخل الجماعة والجماعات الآخرى، لمزيد من التفصيل، أنظر:

- لطيفة إبراهيم خضر: دور التعليم فى تعزيز الانتماء، عالم الكتب، القـاهرة، ٢٠٠٠، ص٧٤

[6]- لطيفة إبراهيم خضر: المرجع السابق، ص٧٤

[7]- Stanford: Identity-Personal, Http://Plato.Stanford.Edu/Entries/Identity-Personal

[8]- Terence H.Mclougblin & Patmira Juceviciene: **Education, Democracy and The Formation of National Identity**, In: David Bridges: **Edueation, Autonomy and Democratizes Citizenship**, Rautledge International Studies in The Philosophy of Education, London & New York, 1997, P.26

[9]- يوسف حسن نوفل: **الهوية والموروث الثقافى والتعليم العالى**، بحث مقدم فـى مـؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن٢١، بمركز إعداد القادة، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمدينة نصر، وجامعة المنوفية، شبين الكوم، ١٩٩٦، ص٣٢.

[10]- Terence H.Mclaugblin &Patmira Juceviciene: Op.Cit., P.26.

[11]- سامى ذبيان، وآخرون: مرجع سابق، ص٣١٧.

[١٢]- أحمد ذكى بدوى: مرجع سابق، ص٢٨٠.

[13]- David L.Sills: **International Encyclopedia of The Social Science**, Volume11, The Macrmillan Company, The Free Press, New York, Crowell Collier & Macmillian, London, 1968, P.63.

[14]- Robert Millward: **Nationalism**, in: Adam kuper & Jussica Kuper: **The Social Science Encyclopedia,** Second Edition, Routledge, London & New York, 1996, p.p.563-564.

[١٥]- على الدين هلال، وآخرون: **معجم المصطلحات السياسية**، د.ت، ١٩٩٤، ص١٨١.

[16]- Terence H.Mclaugblin &Patmira Juceviciene: op.cit., p.16.

[١٧]- الفاشية تخضع حقوق الأفراد فيها لمصلحة الدولة خضوعاً كاملاً.

[18]- Ibid., p.p16-17.

[١٩]- السيد يـس، وآخرون: **أبعاد الشخصية المصرية بين الماضى والحاضر**، مرجع سابق، ص٥٢.

[20]- Terence H.Mclaugblin & Patmira Juceviciene: Op.Cit., P.P.16-17.

[21]- Ibid., p.p.16-17.

[22]- Bryong Hoskins: **ICCS European Report and European Module**, European Commission, and Center for Research Lifelong Learning, 31st july2006, P.25.

[23]- John Potter: Op.Cit., P.51.

[٢٤]- على الدين هلال، وآخرون: **مرجع سابق**، ص.ص٢٧٥، ٢٨٦.

[25]- Bernard Crick: Op.Cit., P.147.

[٢٦]- أحمد ذكى بدوى: مرجع سابق، ص٣٠٧.

[٢٧]- لطيفة ابراهيم خضر: مرجع سابق، ص.ص٨٧-٨٨.

[٢٨]- وجيه كوثرانى : **المواطنة (المفهوم والمسار التاريخى)** ، مرجع سابق، ص٤٣.

[٢٩]- السيد يـس: **المواطنة والعولمة**، مرجع سابق، ص٢٦.

[30]- Bamboo Dictionary: Citizensbip, http://www.bambooweb.com/articles.

[٣١]- البنك الدولى، ووزارة الثقافة المصرية: **موسوعة مصر الحديثة، المجلد الأول (الحكومة والنظام السياسى)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩.

[٣٢]- المرجع السابق نفسه، ص١٠.

[33]- Diana Kendall & Others: **Sociology In Our Time,** Nelson (Thomson Learning), Ontario, Second Canadian Edition, 2000, P.542.

[34]- Jeanne H.Ballantine: **The Sociology of Education, Systematic Analysis**, Prentice_ Hall, and Englewood Cliffs, New Jersey, 1983, P.226.

[35]- Grace Davie: **Religion,** In: Steve Taylor: **Sociology (Issues and Debates)**, Macmillan Press, London, 1999, P.287.

[٣٦]- وهبة الزهيلى: **مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامى**، مجلة التسامح، العدد١٥، سلطنة عمان، ٢٠٠٦، ص١٤.

[٣٧]- **سورة الحجرات** الآية (١٣).

[٣٨]- عماد الدين شاهين: **المواطنة موضوعاً للفكر والبحث (الخطاب الإسلامى فى مصر)**، المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية "المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية (رؤى جديدة لعالم متغير)"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر٢٠٠٣، ص١٣١.

[٣٩]- طارق البشرى: **المسلمون والأقباط (فى إطار الجماعة الدينية)**، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨، ص.ص٦٧٣، ٧٠٧.

[40]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Op.Cit., P.6.

[41]- Gunther Ogris & Sabine W.Estphal: Op.Cit., P.14.

[42]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Op.Cit., P.P.17-18

[43]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Op.Cit., P.P.17-18

[44]- Hermann Josef & Ruud Veldhuis: Op.Cit., P.P.17-18

[45]- Ibid., p.p19-20

[46]- Gunther Ogris & Sabine W.estphal: **Indicators on Active Citizenship (The Political Domain)**, SORA Institute for Social Research and Analysis, Vienna, July 2006, p.18.

[47]- Hermann Josef & Ruud veldhuis: op.cit, p.12.

[48]- Kenneth Minogue: Civic Society, In: Adam Kuper & Jessica Kuper: **The Social Science Encyclopeclia**, Second Edition, Routledge, London & New York, 1996, P.89.

[49]- Patricia Kubow & Others: **Multidimensional Citizenship**, Op.Cit., P.120.

[٥٠]- على الدين هلال، وآخرون: مرجع سابق، ص١٥٧-١٥٨.

[٥١]- المرجع السابق نفسه، ص.ص١٥٨-١٥٩.

[52]- Augustus Richard Norton: **Civil Society In The Middle East, Social, Economic & Political Studies of The Middle East**, V.50, Ej.Brill, Leiden, The Netherlands, 1995, P.7.

[53]- Saad Eddin Ibrahim: **Civil Society and Prospects of Democratization In The Arab World,** In: Augustus Richard Norten:**Op.Cit.**, P.28.

[٥٤]- أيمن السيد عبد الوهاب: **الدور السياسى للجمعيات التطوعية فى مصر**، المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب "التطور السياسى فى مصر(١٩٨٢-١٩٩٢)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٧-١٩ أكتوبر١٩٩٣، ص٥١٣.

[٥٥]- شادية فتحى ابراهيم عبد الله: **الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظرية الديمقراطية**، المركز العلمى للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص.٤٢.

[٥٦]- عبد السلام المسدى: **العولمة والعولمة المضادة**، كتاب سطور(٦)، مطابع لوتس، القاهرة، ١٩٩٩، ص.٣٤.

[57]- Gloria Nemerowisz & Eugena Rosi: **Education for Leadership and Social Responsibity**, the Flamer Press, London & Washington, 1997, P.129.

[58]- Ibid., P.139.

[٥٩]- عبد السلام المسدى: مرجع سابق، ص٣٤.

[٦٠]- المرجع السابق نفسه، ص٤٠.

[61]- J.Lynn McBride & Ronald S.Brandt: **Language of Learning (A Guide to Education Terms)**, Association for Supervision Curriculum Development, U.S., 1997, p.p.1-2.

[62]- John Gaventa & Jutta Blauert: **Learning to change by learning from change(Going to Scale With Participatory Monitoring and Evaluation)**, in: Marisol Estrella & others: **Learning from change,** Intermediate Technology Publications & International Development Research Center, London & Canada, 2000, p.p.229, 238.

[٦٣]- البنك الدولى: **تقرير عن التنمية فى العالم٢٠٠٤**، البنك الدولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١٥.

[٦٤]- المرجع السابق نفسه، ص٨٧.

[٦٥]- حامد عبد الماجد: **تشكيل الرأى العام ومناخ المواطنة (بين فاعلية المواطن وعزوفه السياسى)**، بحث مقدم فى مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، المجلد الأول، ٢٠٠٥، ص٧٠٥.

[٦٦]- سامى ذبيان، وآخرون: مرجع سابق، ص٤٧١.

[67]- Rosalyn Higguns: Human Rights, in: Adam Kurper & Jessila Kurper: **The Social Science Encyclopedia**, Rout Ledge, London & Newyork,1996, P.P.385, 386.

[٦٨]- وليم سليمان قلادة، وآخرون: **المواطنة**، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، مكتب النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٥.

[69]- John Potter: Op.Cit., P14.

[70]- Nick Slevenson: **Cultural Citizenship**, Open University Press, England, 2003, P127.